

أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية

على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

**The Impact of Characteristics For The Board
Directors on The Financial Performance: an Applied
Study on Jordanian Commercial Banks Listed in
Amman Stock Exchange (ASE)**

إعداد

عبد الله أنور حسن محمد

إشراف

الدكتور عبدالله أحمد الدعاس

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم العلوم المالية والمحاسبية

كلية الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

كانون الثاني، 2021

تفويض

أنا "عبدالله أنور حسن محمد"، أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً
والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية
عند طلبها.

الاسم: عبدالله أنور حسن محمد.

التاريخ: 2021 / 01 / 22.



التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: « أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ». «

للتباحث: عبدالله أنور حسن محمد.

وأجيزت بتاريخ: 2021 / 01/13.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع	جهة العمل	الصفة	الاسم
	الشرق الأوسط	عضواً داخلياً ورئيساً	أ. د. عاطف عقيل البواب
	الشرق الأوسط	مشرفاً	د. عبدالله أحمد الدعاس
	الشرق الأوسط	عضواً داخلياً	د. أيمن منصور الخزاعلة
	جامعة آل البيت	عضواً خارجياً	أ. د. غسان فلاح المطارنة

الشكر والتقدير

لك الحمد ياربّ حمداً كثيراً، جلائلُ نُعمائكَ ليست تُعدُّ، وما لجميل عطائكَ حدٌ، وخير الصلاة على من أتى، يردُّ عن الكونِ ليلاً عتاً.

من باب نسبة الفضل إلى أهله، وكما قال الشاعر نزار قباني:

والحرُّ لا ينسى الجميل وردّه * * فلئن نسى فلقد أساءَ إلى الأدبِ

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور المشرف الفاضل: عبدالله أحمد الدعاس، الذي وجهني وأثراني بعلمه، فكم استفدت منه ومن علمه الشئ الكثير.

وأنتقدم بالشكر إلى الدكتور الفاضل: ايمن منصور الخزاعلة، على ما قدمه لي من علمٍ ونصحٍ ودعمٍ مستمرٍ، وأشكر الأستاذ الدكتور عاطف البواب والأستاذ الدكتور غسان المطارنة، على تقبلهم وتفضلهم لمناقشة موضوع هذه الدراسة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عمادة كلية الأعمال بجامعة الشرق الأوسط وكافة أعضاء الهيئة التدريسية فيها.

والشكر موصول أيضاً للدكتور الفاضل: راشد سلامة، والدكتورة الفاضلة: سناء مسوده، على ما قدموه لي من علمٍ ومعرفة.

الباحث

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَىٰ وَجْهِهِ أَهْدَىٰ أَمَّنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ

(سورة الملك: آية 22)

إلى والدي الحافظ الأديب الأريب النبيل الشيخ: أنور حسن الحاج حسين محمد، فهو صاحب الفضل بعد الله على ما انا عليه اليوم من خير، فكم تعلمتُ منه ومن عذبِ حديثهِ وفتناتِ لسانهِ الرائعة، وأخذت من معلوماته ونسبتهما لي من خلال ثقافته وأتشرّف بهذا الشئ، ولا زالت أقواله حاضرةً معي كقوله لي "يابني أتعبُ قدماك فإن تعباً قدماك"، وقوله "يُنادي العِلْمُ أين العَمَلُ فإن أجابَ وإلا ارتحل".

إلى والدتي الجميلة كالياسمين نقاوةً وعبيراً، إلى أُمي الغالية: رحمة محمد خليل غنمه، فلتعلمي يا أُمي أنكِ أنتِ الكتابة قبلما كانت كتابة وأنتِ الجزيرة والمنارة وأنّ محبتي لكِ دائمةٌ مستمرة، فأنتي كل المجتمع لا نصفه كما يدعون، فأنتي التي أنجبتني وأنتي التي ربّيتي، فهنيئاً لنا بكِ يا أُمي.

إلى عصفورتي الأُحلى وأيقونتي الأُغلى، إلى زوجتي: حنين النجار، لقد كانت ومازالت الصديقة والرفيقة والرفيقة التي تهتم بتحقيق أهدافي وتشجعي كمدرّبٍ يسعى ببطله لتحقيق اللقب، فلتعلمي يا حنين: ما أنتي التي تتكررين.

إلى إخواني وأخواتي (هيثم، محمد، عبدالرحمن، آلاء، دعاء، مريم)، أنتم طيبون وطاهرون كالندى والتلج طاهرون، فما أجملكم وما أجمل الإنسان أن يكون قلبه أظهر من ثوبه، وأن يعلم الإنسان قيمة الأخ كما قالوا قديماً "الرجل بلا أخ كشمالٍ بلا يمين"، فلکم مني كل المحبة والتقدير.

إلى أصحابي وأصدقاء طفولتي إلى الذين لم تُلدهم أُمي، ولتعلموا أنه إذا كان أجمل ما في الوردة الرحيق فإنّ أجمل ما في الدنيا الصديق.

إلى أمتي العربية والإسلامية، حيث لا يخفى على أحد مجد أمتنا وعزها وكيف كانت منارة للعلم في كافة المجالات، فشتان بين ما كانت عليه وما هي عليه الآن، ولا يسعني إلا أن أقول: أيا سكة الحديد أما من عزم جديد، أيا سكة حديد الحجاز إنني لعز أمتي معتاز، أيا سكة بني مروان إنني لعز أمتي ظمان.

فهرس المحتويات

الصفحة

الموضوع

أ.....	العنوان
ب.....	تفويض
ج.....	قرار لجنة المناقشة
د.....	الشكر والتقدير
ه.....	الإهداء
ز.....	فهرس المحتويات
ك.....	قائمة الجداول
ل.....	قائمة الأشكال
م.....	قائمة الإختصارات
ن.....	الملخص باللغة العربية
س.....	الملخص باللغة الإنجليزية
1.....	الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها
2.....	(1-1) المقدمة
4.....	(2-1) مشكلة الدراسة وأسئلتها
6.....	(3-1) أهداف الدراسة
7.....	(4-1) أهمية الدراسة
8.....	(5-1) فرضيات الدراسة
11.....	(6-1) إنموذج الدراسة
12.....	(7-1) حدود الدراسة
12.....	(8-1) محددات الدراسة

13	(9-1) مصطلحات الدراسة
16	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
18	(1-2) تمهيد
18	(2-2) مجلس الإدارة
19	1-2-2 تعريف مجلس الإدارة
20	2-2-2 خصائص مجلس الإدارة
36	3-2-2 مسؤوليات مجلس الإدارة
41	(3-2) الأداء المالي
42	1-3-2 مفهوم الأداء المالي
42	2-3-2 أهمية الأداء المالي
43	3-3-2 أهداف تقييم الأداء المالي
45	4-3-2 مؤشرات قياس الأداء المالي
49	5-3-2 مزايا ومحددات النسب المالية
52	(4-2) نبذة عامة عن الإقتصاد والقطاع المصرفي الأردني
55	(5-2) البنوك التجارية
56	1-5-2 مفهوم البنوك التجارية
57	2-5-2 وظائف البنوك التجارية
58	3-5-2 أهمية البنوك التجارية
59	(6-2) الدراسات السابقة
59	1-6-2 الدراسات باللغة العربية
68	2-6-2 الدراسات باللغة الأجنبية
74	3-6-2 الإستفادة من الدراسات السابقة
76	4-6-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

77	الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)
78	(1-3) تمهيد
78	(2-3) منهجية الدراسة
79	(3-3) مجتمع وعينة الدراسة
81	(4-3) مصادر جمع البيانات
82	(5-3) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها
84	(6-3) المعالجات الإحصائية
85	(7-3) نماذج (معادلات) الدراسة
86	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة
87	(1-4) تمهيد
87	(2-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة
91	(3-4) اختبار العلاقة الخطية المتعددة
92	(4-4) اختبار الارتباط الذاتي
93	(5-4) اختبار فرضيات الدراسة
108	الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات
109	(1-5) تمهيد
109	(2-5) نتائج الدراسة
119	(3-5) توصيات الدراسة
120	قائمة المراجع
120	المراجع باللغة العربية
126	المراجع باللغة الأجنبية
133	المراجع الإلكترونية
133	المراجع الإلكترونية باللغة العربية

138 المراجع الإلكترونية باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

رقم الفصل - رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
(1-2)	قائمة ببعض الشهادات المهنية في المحاسبة والمالية	28
(2-2)	الإستفادة من الدراسات السابقة.....	74
(1-3)	عينة الدراسة	80
(2-3)	قياس متغيرات الدراسة.....	82
(1-4)	الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	88
(2-4)	اختبار العلاقة الخطية المتعددة.....	91
(3-4)	اختبار الارتباط الذاتي.....	92
(4-4)	نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول ..	94
(5-4)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية المشتقة منها	100
(6-4)	نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم ..	101
(7-4)	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية المشتقة منها	107

قائمة الأشكال

الصفحة	محتوى الشكل	رقم الفصل - رقم الشكل
11	(1-1)إنموذج الدراسة
24	(1-2) مشكلة الوكالة - تضارب المصالح

قائمة الإختصارات

المعنى باللغة العربية	المعنى باللغة الإنجليزية	الإختصار
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	Organization for Economic Cooperation and Development	OECD
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية	International Financial Reporting Standards	IFRS
المعايير الدولية للتدقيق	International Standards on Auditing	ISA
التعليم المهني المستمر	Continuing Professional Education	CPE
العائد على الأصول	Return on Assets	ROA
العائد على السهم	Earnings per share	EPS

أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية

الأردنية المدرجة في بورصة عمان

إعداد: عبد الله أنور حسن محمد

إشراف: الدكتور عبدالله أحمد الدعاس

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة بكل من (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة)، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من (العائد على الأصول، والعائد على السهم) كمؤشرات للأداء المالي.

تم الاعتماد على نموذج الإنحدار الخطي المتعدد لإختبار فرضيات الدراسة. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي، وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها (13) بنكاً، خلال الفترة (2010-2019).

وقد أظهرت النتائج وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية (للسهات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة) على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، بينما كان للمتغير المتمثل بـ(تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة) كان لها تأثير إيجابي مهم إحصائياً على العائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، وحيث كان للمتغير المتمثل بـ(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) تأثير سلبي مهم إحصائياً على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية.

وفي ضوء تلك النتائج قدمت الدراسة العديد من التوصيات أبرزها: الإهتمام بدقة البيانات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة من خلال التركيز على حصول أعضاء مجلس الإدارة للشهادات المهنية، وأن يشغلون عضويات في مجالس إدارات مختلفة لما لهم من أثر إيجابي على الأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: خصائص مجلس الإدارة، الأداء المالي، البنوك التجارية الأردنية، بورصة عمان.

**The Impact of the Characteristics of the Board of Directors on
Financial Performance: an Applied Study on Jordanian Commercial
Banks Listed in Amman Stock Exchange (ASE)**

Prepared By: Abdallah Anwer Hasan Mohammad

Supervised By: Dr. Abdullah Ahmed Aldaas

Abstract

The current study aimed at examining the impact of the characteristics of the board of directors on financial performance through investigating all commercial banks listed in amman stock exchange. The board of directors characteristics were represented by (board size, board meeting, professional certifications of the board members, academic specializations of the board members, multiple directorships of the board members, board independence, ownership concentration, and board gender), and financial performance represented by (return on assets, and the earning per share).

The multiple regression model was used to test the study hypotheses. as it relied on the descriptive analytical approach to suit it with the purposes of the study, the study population included (13) Jordanian commercial banks listed in amman stock exchange for the financial period (2010-2019).

The results showed that there is an impact of the characteristics of the board of directors on financial performance of Jordanian commercial banks, and The results of the study showed a significant positive impact for professional certifications of the board members on return on assets and earning per share in Jordanian commercial banks, and for other side, the multiple directorships of the board members showed a significant positive impact on the earning per share in Jordanian commercial banks, While board gender showed a significant negative impact on both return on assets and the earning per share in Jordanian commercial banks.

The study concluded by presented several recommendations of which are highly attention to the accuracy of the data related to the characteristics of the board of directors by focusing on the members of the board of directors they have professional certificates and memberships in various boards of directors because of their positive impact on the financial performance.

Keywords: Board Characteristics, Financial Performance, Jordanian Commercial Banks, Amman Stock Exchange.

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

(2-1) مشكلة الدراسة وأسئلتها

(3-1) أهداف الدراسة

(4-1) أهمية الدراسة

(5-1) فرضيات الدراسة

(6-1) نموذج الدراسة

(7-1) حدود الدراسة

(8-1) محددات الدراسة

(9-1) مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

(1-1) المقدمة

يعد الأداء المالي محور من محاور تقييم وقياس الأداء في البنوك وبيان مدى كفاءتها في استخدام مواردها المتاحة، ويختلف الأداء من بنك لآخر تبعاً للغرض منه ونوعية المستفيدين، حيث يركز المساهمين على الربحية والموردين على السيولة وهذا ما يزيد أهمية الأداء المالي يوماً بعد يوم. وتمثل نتائج هذا الأداء مقاييس موجهة لتحقيق الأهداف التي تسعى المنشأة لتحقيقها وللوقوف على مستوى الأرباح المحققة للمنظمة وذلك من خلال تخفيض مستوى تكاليف المنشأة مقارنة مع مستوى التكاليف المنشآت الأخرى المنافسة بشكل نسبي إلى جانب هدف النمو.

لقد ظهرت الحاكمية المؤسسية وازدادت أهميتها بناءً على العديد من الأسباب التي على رأسها نظرية الوكالة، حيث قامت نظرية الوكالة في ظل العولمة والنمو الاقتصادي بالفصل بين الملكية والإدارة كوسيلة لتنظيم العلاقة بين هذه الأطراف والتقليل من المشاكل التي تحدث بينها في المنشآت، كحالات الإفلاس التي شهدتها شركات عالمية مثل شركة (Enron Corporation)، التي عملت في مجال الطاقة وأفلست في عام 2001، وشركة (Adelphia Communications Corporation)، حيث عملت في مجال الإتصالات وأفلست في عام 2002، وشركة (Global Crossing)، عملت في مجال الإتصالات أيضاً وأفلست في عام 2002، وشركة (WorldCom)، عملت في مجال الهواتف وأفلست في عام 2002، بالإضافة إلى سقوط أشهر

مكاتب التدقيق والمحاسبة في العالم (Arthur Andersen)، لثبوت تورطه في فضيحة انهيار شركة (Enron Corporation) (Schroeder, Clark & Cathey, 2020:19-21).

لذلك انتشرت أهمية الحاكمية المؤسسية التي يقوم أهم مبادئها على فصل الملكية عن الإدارة، وعدم إعطاء الملاك صلاحيات السيطرة على موارد المنشأة أو استعمالها.

يُعد مجلس الإدارة بمثابة الهيئة العليا التي تحكم وتدير الشركة كما يمثل خط الدفاع الأول عن حقوق المساهمين وأصحاب المصالح تجاه ممارسات الإدارة الإنتهازية بالإضافة إلى ذلك، يسعى مجلس الإدارة إلى الربط بين توجهات كل من حملة الأسهم والمديرين من ناحية، كما يعمل على التخفيف من حدة مشكلة الوكالة (Agency Problem) بين حملة الأسهم والإدارة من ناحية أخرى، حيث يمثل مجلس الإدارة وكيل مؤتمن على مصلحة المنشأة ومصلحة حقوق ملكيتها (زيدان، 2017).

ومن خلال صلاحيات وسلطات مجلس الإدارة الواسعة في تعيين وإقالة الإدارة وتقديم الحوافز لها ومراقبة سلوكها وتصحيح أداءها، ورسم استراتيجية المنشأة؛ فإنه يشكل نقطة حماية لرأس المال المستثمر في المنشأة من سوء استخدام الإدارة، ويقوم على الرقابة على سلوك الإدارة وتصحيحه إذا لزم الأمر، وسعيه إلى توفير إدارة رشيدة تقوم على تعظيم الربحية وتجنب المنشأة من خطر التعثر أو الإفلاس، مما يجعل مجلس الإدارة عاملاً في المساعدة على استمرارية المنشأة وتعظيم قيمتها السوقية وتحقيقها للميزة التنافسية.

وتُمثل البنوك التجارية إحدى المنشآت المالية التي تختص في التعامل بالنقود وتسعى إلى تحقيق الربح، وتلعب البنوك دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية وزيادة حيويتها وفاعليتها، وذلك من خلال ما

تقدمه في مجال التمويل، حيث تساهم البنوك بفعالية في إنجاح مختلف المشاريع وخاصة الإستثمارية.

على ضوء الدور الهام لمجلس الإدارة في أي منشأة من جهة، وأهمية البنوك التجارية من جهة أخرى؛ فإنه يجب أن تتصف مجالس الإدارة في البنوك التجارية بالخصائص المناسبة التي تمكنها من أداء أعمالها على أفضل وجه وتحقيق الغايات المنشودة منها. وبهدف الحصول على نتائج علمية وعملية حول أهمية خصائص مجلس الإدارة، جاءت الدراسة الحالية لتختبر أثر خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة بكل من (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

(2-1) مشكلة الدراسة وأسئلتها

يهتم الكثير من المستثمرين والمحللين الماليين عند التحدث عن التقلبات التي تحدث في الأداء المالي بالعديد من العوامل منها عوامل مالية ومنها عوامل تتعلق بالإدارة وغيرها من العوامل، الجدير بالذكر أنه قليلاً ما يتم تسليط الضوء على مجلس الإدارة كأحد الجهات أو العوامل التي قد تعتبر أيضاً أحد المؤثرات في الأداء المالي (طريف، 2017). حيث أنّ الهدف الرئيسي والأسمى لمجلس الإدارة هو تعظيم ثروة المساهمين والحفاظ عليها؛ من خلال تحقيق الأرباح، حيث تعتبر تلك الأرباح التي يسعى مجلس الإدارة لتحقيقها للحفاظ على ثروة المساهمين مؤشراً من مؤشرات الأداء المالي، لذلك تظهر مشكلة الدراسة بالبحث والتأكد من خصائص مجلس الإدارة وقدرتها في

التأثير على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. وتقوم هذه الدراسة بالإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1. هل يوجد أثر لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
2. هل يوجد أثر لإجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
3. هل يوجد أثر للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
4. هل يوجد أثر للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
5. هل يوجد أثر لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
6. هل يوجد أثر لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
7. هل يوجد أثر لتركز الملكية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟
8. هل يوجد أثر لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية؟

(3-1) أهداف الدراسة

هدفت الدراسة بشكل أساسي إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في

البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، ويمكن تلخيص أهداف الدراسة في ما يلي:

الهدف الرئيسي:

معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في

بورصة عمّان.

وينتفع منه الأهداف الفرعية التالية:

- 1- معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 2- معرفة أثر اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 3- معرفة أثر الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 4- معرفة أثر التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 5- معرفة أثر تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 6- معرفة أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 7- معرفة أثر تركيز الملكية على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.
- 8- معرفة أثر لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية.

(4-1) أهمية الدراسة

تمتلك البنوك التجارية دوراً كبيراً في تنمية اقتصاديات الدول، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية، ويعتبر تحويل أموال المودعين إلى المستثمرين باستمرار هي إحدى أهم وظائف البنوك، ولا يتم ذلك دون تحقق فرض الإستمرارية، ولتحقيق فرض الإستمرارية لا بُد من المحافظة على ربحيتها وأداءها المالي. ومن جهة أخرى فإن مجلس الإدارة يشكل أحد أهم أدوات الرقابة على سلوك الإدارة وبالتالي فإن له دوراً جوهرياً في ضبط أداء إدارتها وضمان حسن سير عملها. لذلك فإن أهمية هذه الدراسة هي من أهمية دراسة واقع البنوك التجارية للإرتقاء بها، من خلال التطرق إلى خصائص مجالس الإدارة فيها وأثرها على أداءها المالي للوصول إلى نتائج علمية وحقيقية ستفيد العديد من الجهات المعنية وأصحاب القرار والتي على رأسها المساهمين والمستثمرين الحاليين في عينة الدراسة والمرقبين والجهات الرقابية والتشريعية، بالإضافة إلى الموردون والدائنون للحكم على الأداء المالي المستقبلي للبنك من خلال خصائص مجلس إدارته، بالإضافة إلى العديد من الفئات الأخرى. وذلك من خلال اعتمادهم على نتائج الدراسة في إتخاذ قراراتهم للإستثمار في البنوك التجارية الأردنية، حول مدى أهمية خصائص مجلس الإدارة من جهة، وأثرها في تحسين الأداء المالي للبنوك المدرجة في عينة الدراسة من جهة أخرى.

(5-1) فرضيات الدراسة

بعد توضيح مشكلة الدراسة وأسئلتها تم تحديد الفرضيات الرئيسية التالية:

(1) الفرضية الرئيسية الأولى **Ho1** : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الأولى الفرضيات الفرعية التالية:

Ho1-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة

على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho1-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس

الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة

في بورصة عمّان.

Ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة

في بورصة عمّان.

Ho1-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء

مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة

عمّان.

Ho1-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho1-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho1-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

(2) الفرضية الرئيسية الثانية Ho2 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الثانية الفرضيات الفرعية التالية:

Ho2-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho2-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho2-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho2-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho2-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho2-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

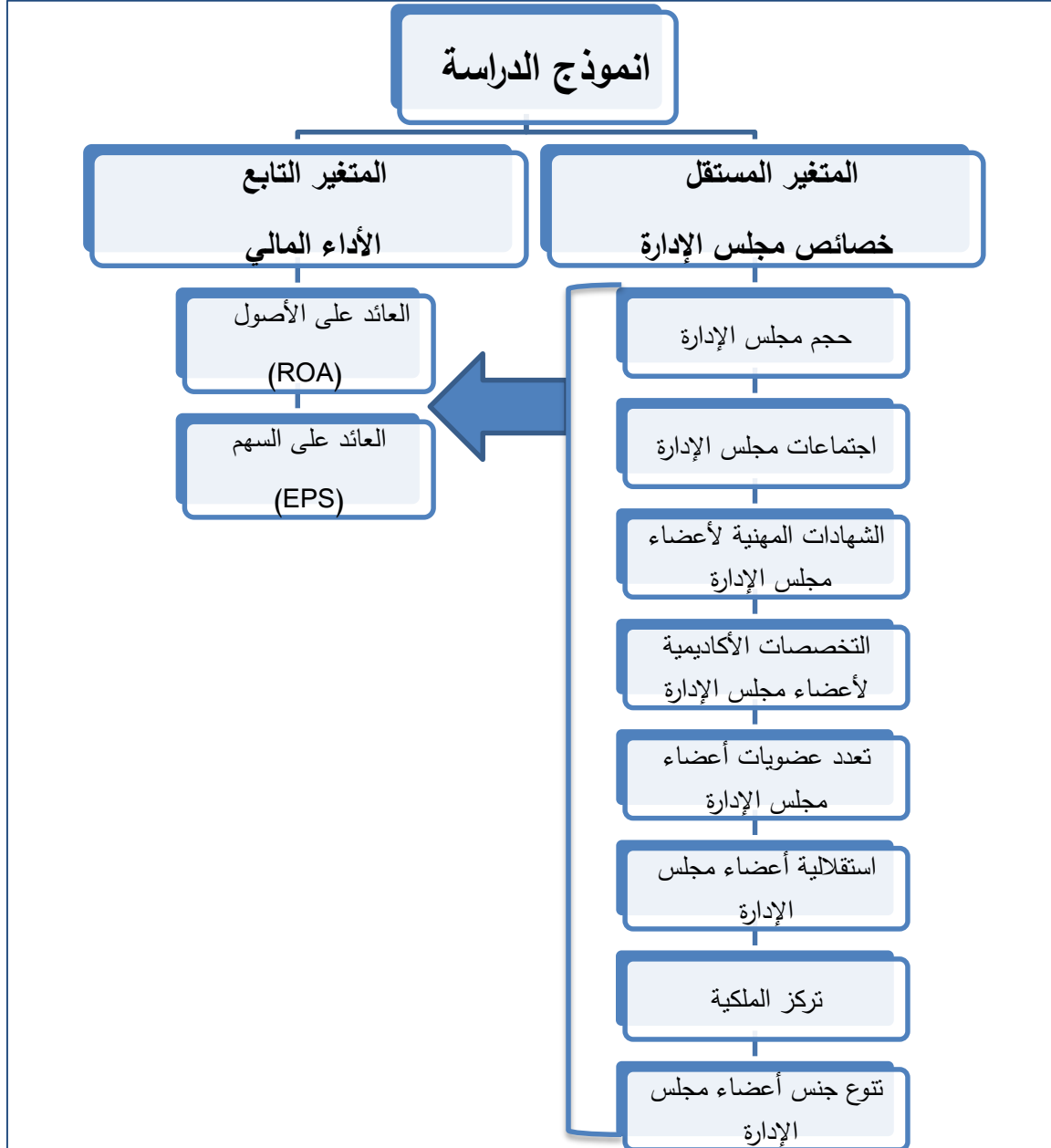
Ho2-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

Ho2-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.

(6-1) نموذج الدراسة

لتوضيح فرضيات الدراسة قام الباحث بإعداد انموذج الدراسة على النحو التالي:

الشكل التوضيحي رقم
(1-1) إنموذج الدراسة



المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على دراسة كل من (اغنيم، 2019 : الطراونة، 2019 : أبو

عاقولة، 2019 : الخدش والوشلي، 2019 : الزعبي، 2016) في تحديد أبعاد المتغير المستقل

ودراسة كل من (دراسة الخداش والوشلي، 2019 : السرطاوي، 2015) في تحديد أبعاد المتغير التابع.

(7-1) حدود الدراسة

يمكن تخصيص حدود الدراسة كما يلي:

- الحدود المكانية: البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.
- الحدود الزمانية: وتقع في الفترة بين (2010-2019).

(8-1) محددات الدراسة

- إقتصرت هذه الدراسة على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان.
- تبين أن معظم البنوك في السنوات ما قبل 2015 لم تكن تفصح في تقاريرها السنوية عن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة بحيث ان(البنك المركزي الأردني، 2014) قد ألزم البنوك العاملة داخل الأردن بموجب إصدار تعميم رقم 13825 بتاريخ 2014/11/19 إلى كافة البنوك المرخصة بالإشارة الى تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 بتاريخ 2014/09/30 على ضرورة الإلتزام بعده أمور من ضمنها أن يتم ذكّر عدد الأعضاء المستقلين لمجلس الإدارة وعدد الاجتماعات في التقارير السنوية لجميع البنوك العاملة في الأردن.
- تم التواصل مع بعض البنوك التجارية الأردنية وبالتنسيق مع البنك المركزي للحصول على بعض التقارير السنوية واجتماعات مجلس الإدارة التي لم يتم الإفصاح عنها في تقاريرهم السنوية سواء عبر موقع بورصة عمّان (www.ase.com) أو المواقع الرسمية للبنوك، حيث

أن البنوك التي لم تتعاون مع الباحث لمعرفة عدد اجتماعات مجلس الإدارة هم (البنك العربي، البنك التجاري الأردني).

(9-1) مصطلحات الدراسة

مجلس الإدارة (Board of Directors): وهو هيئة تتكون من مجموعة أعضاء منتخبين أو معينين بناءً على التصويت من قبل الهيئة العامة للشركة، بحيث لا يقل عددهم عن خمسة أشخاص ولا يزيد عن ثلاثة عشر، وأن يكون ثلثهم على الأقل أعضاء مستقلين، وذلك ليتولوا الإشراف على نشاطات الشركة بشكل مشترك" (أبو الحاج، 2013).

حجم مجلس الإدارة (Board Size): ويمثل إحدى الخصائص التي يتصف بها مجلس الإدارة، ويعني عدد أعضاء مجلس الإدارة الذي يتولى إدارة الشركة ويتراوح عددهم بين خمسة وثلاثة عشر شخص، ويعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة عاملاً هاماً في فعالية مجلس الإدارة" (صالح، 2010).

اجتماعات مجلس الإدارة (Board Meetings): ويقصد بها الاجتماعات الرسمية التي يعقدها مجلس الإدارة الرئيسي، ويعتمد عدد هذه الاجتماعات على طبيعة عمل الشركة وظروفها، إلا أنه يجب أن لا تقل عن ستة اجتماعات سنوياً" (إلياس، 2015).

ويرى الباحث أنّ الخبرة المالية يمكن قياسها من خلال (الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة).

الخبرة المالية (Financial Expertise): وتمثل إحدى الخصائص التي يتصف بها أعضاء مجلس الإدارة، ليمكنوا من أداء واجباتهم بشكل جيد بناءً على وجود معرفة وخبرة مالية كافية،

وبصورة تساهم في حماية موارد الشركة، وتمكّنهم من تقديم النصائح المالية للإدارة التنفيذية بفاعلية" (أبو الحاج، 2013).

الشهادات المهنية (**Professional Certifications**): "ما يمتلكه أعضاء مجلس الإدارة من مؤهلات وخبرات علمية وعملية في المحاسبة والتمويل والشهادات المحاسبية المهنية المعتمدة (AIQadasi and Abidin, " (JCPA, ACPA, CPA, ACCA, CMA, CIA, CFA) 2018)

التخصصات الأكاديمية (**Academic Specializations**): مجموعة من المقررات تقع ضمن حقل تخصصي معين وهي مبنية على أسس تنظيمية معينة وتهدف جميعاً إلى تحقيق أهداف عامة موحدة، وينال الدارس عند إكماله دراسة هذه المقررات بنجاح درجة البكالوريوس في التخصص الذي التحق به. ويعرّف أيضاً بأنه فرع من المعرفة ويشمل الخبرة، والدراسات، والتحقيق، ومجالات البحث التي ترتبط بقوة بهذا الفرع، بحيث تهدف إلى إكساب الأشخاص المهارات الأكاديمية العلمية المتخصصة في مجال معين (صالح، 2005، ص15). حيث تم التعبير عنها وقياسها بأعضاء مجلس الإدارة الذين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص المحاسبة والمالية والإقتصاد والأعمال. تعدد العضويات (**Multiple Directorships**): "تعني الأعضاء الذين يشغلون عضويات مختلفة في مجالس شركات أخرى" (Fich & Shivdasani, 2006).

استقلالية مجلس الإدارة (**Board Independence**): "تعتبر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة واحدة من أهم الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، وتعني استقلالية أعضاء المجلس عن الإدارة التنفيذية للشركة بحيث يكون الجزء الأكبر من الأعضاء من غير المدراء التنفيذيين "Non-executives" (يوسف، 2012).

تركز الملكية (**Ownership Concentration**): هي أداة رقابة فعالة تقدمها بعض فئات المساهمين على أداء المديرين في سبيل تخفيض تكاليف الوكالة، إذا يساهم تركيز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين إلى وضع إجراءات أكثر صرامة في مراقبة تصرفات الإدارة فضلاً عن الاختيار الأمثل للمديرين ممن يُمثلون مصلحة المساهمين" (طريف، 2017).

تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (**Board Gender**): أن يتضمن مجلس إدارة الشركة نسبة من الأعضاء الإناث، ويقاس بنسبة الأعضاء الإناث من إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة (الخدّاش والوشلي، 2019).

الأداء المالي (**Financial Performance**): ويمثل مقدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية بأقل تكاليف ممكنة، وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليه، بالإضافة إلى تحقيق التوازن المالي" (حقي، 2016). حيث تم التعبير عنها وقياسها من خلال نسبة العائد على الأصول والعائد على السهم

نسبة العائد على الأصول (**ROA**): هو أحد نسب الربحية ويعتبر من النسب المالية الهامة التي تقيس نجاح الشركة كمؤشر، ويستخدم لقياس قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من خلال إجمالي أصولها المملوكة، ويشير العائد على الأصول المرتفع إلى فاعلية الشركة في إدارة أصولها لتحقيق الأرباح (Rosikah, et.al, 2018). وتهدف إلى قياس الربحية التي تحققها الأصول أو ما تنتجه هذه الأصول بشكل نهائي من الأموال المتاحة للإدارة، ويتم الإعتماد عليها في تحديد حجم الأصول التي يتم استخدامها في عملية الإنتاج" (اعويطيل، 2015).

العائد على السهم (**Earning Per Share**): وتعبّر عن حصة السهم العادي الواحد المتداول من صافي دخل الشركة بعد خصم الضرائب وأرباح الأسهم الممتازة" (Kieso et al, 2014).

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

(1-2) تمهيد

(2-2) مجلس الإدارة

1-2-2 تعريف مجلس الإدارة

2-2-2 خصائص مجلس الإدارة

3-2-2 مسؤوليات مجلس الإدارة

(3-2) الأداء المالي

1-3-2 مفهوم الأداء المالي

2-3-2 أهمية الأداء المالي

3-3-2 أهداف تقييم الأداء المالي

4-3-2 مؤشرات قياس الأداء المالي

5-3-2 مزايا ومحددات النسب المالية

(4-2) نبذة عامة عن الإقتصاد و القطاع المصرفي الأردني

(5-2) البنوك التجارية

1-5-2 مفهوم البنوك التجارية

2-5-2 وظائف البنوك التجارية

3-5-2 أهمية البنوك التجارية

(6-2) الدراسات السابقة

1-6-2 الدراسات باللغة العربية

2-6-2 الدراسات باللغة الأجنبية

3-6-2 الإستفادة من الدراسات السابقة

4-6-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

(1-2) تمهيد

يعرض الجزء الأول من هذا الفصل إطاراً نظرياً حول موضوع الدراسة من خلال التطرق إلى خصائص مجلس الإدارة والأداء المالي والبنوك التجارية الأردنية. ويسعى الباحث في هذا الفصل إلى توضيح جميع المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة. أما الجزء الثاني فيعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة باللغة العربية واللغة الأجنبية، والإستفادة من الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

(2-2) مجلس الإدارة

إنّ الأساس الذي تركز عليه الحاكمية المؤسسية الجيدة في اقتصاديات الشركات كلها هو امتلاكها لمجلس إدارة كفؤ وذو فكر ريادي، فبدون ذلك ستصبح الشركات ذات قصور إداري ومالي. فمجلس الإدارة الجيد يضمن حقوق المستثمرين بأن جميع أصولهم وأموالهم المستثمرة بالشركة والتي تحت تصرف المدراء فيها تكون جميعها ضمن إطار موافقتهم ومن ثم تحقيق أفضل قيمة للمستثمرين. تكمن أهمية مجلس إدارة الشركة باعتباره الأداة الرئيسية الفعالة والرأس المفكر وصاحب اليد المنفذة لكل أعمالها، وهو المهيم على كل نشاطات الشركة، ويتمتع من الناحية العملية والقانونية بسلطات واسعة في إدارة الشركة، سواء كان ذلك في الإدارة الداخلية والمتمثلة في اتخاذ القرارات، أو ما يتعلق منها بالإدارة الخارجية في مواجهة الغير وهو المتمثل في تنفيذ تلك

القرارات، كل ذلك في حدود ما ينص عليه القانون أو نظام الشركة ويتمثل الدور المهم والرئيسي لمجلس الإدارة هو تعظيم وحماية حقوق المساهمين (بارود، 2010).

ونظراً لأنّ حملة الأسهم يبحثون دوماً عن الوسائل التي تمكنهم من الرقابة الفعالة على أداء الإدارة والقرارات التي تتخذها، فإن مجلس الإدارة يعد من أبرز الآليات التي تعمل للإشراف على عمل الإدارة، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل حملة الأسهم للعمل بما يخدم مصلحتهم. ونظراً لأهمية الدور الذي يقوم به المجلس تدخلت معظم التشريعات في معظم دول العالم لضرورة تشكيل المجلس وتحديد تركيبته ومؤهلات أعضائه واللجان التي يتكون منها، من أجل تعظيم الدور الإشرافي والرقابي الموكل إليه، بمعنى آخر تحديد الخصائص التي يجب أن يتمتع بها المجلس (Linn and Park, 2005).

ومن المسميات الأخرى المتعارف عليها لمجلس الإدارة تسمية مجلس المحافظين، ومجلس الحكام، ومجلس المديرين، ومجلس الأمناء، وغالباً ما يشار إليه اختصاراً باسم المجلس، ويتم تحديد أنشطة المجلس حسب السلطات والمسؤوليات والواجبات المفوض بها أو المسندة إليها من قبل سلطة أعلى، وترد تفاصيل هذه المسائل عادة في اللوائح المنظمة للشركة، ويحدد النظام الداخلي عادة عدد أعضاء المجلس، وكيفية اختياره، وآلية عقد اللقاءات (يوسف، 2012).

2-2-1 تعريف مجلس الإدارة

يُمكن تعريف مجلس الإدارة بأنه "مجموعة من الأشخاص تتوب عن المساهمين في الإشراف على أداء الإدارة المتعلقة بإدارة وتوجيه الشركة نحو تحقيق الأهداف التي قام بتحديدتها المساهمين او حملة الأسهم" (زيدان، 2017).

- فقد عرف (عزوز وخميس، 2016) في دراسته بأن مجلس الإدارة "هو هيئة مكونة من عدد من الأعضاء سواء كانوا منتخبيين أو معينين يتولون الإشراف بشكل مشترك على أنشطة منظمة أو شركة أو مؤسسة ما".
- هذا وقد عرفه (قاسمي وسعود، 2016) بأنه "عبارة عن هيئة تمثيلية عن أصحاب الأموال في المؤسسات وذلك لحماية حقوقهم وضمان تشغيل أموالهم بما يعود عليهم بتعظيم الفوائد".
- مجلس الإدارة هو مجموعة من الأعضاء الإداريين المكونين للإدارة العليا حيث يشغل المجلس أعلى مرتبة في نظام الإدارة الداخلية، يتم تكليفه بها وذلك للإشراف والسيطرة على الشركة، أي يجب على مجلس الإدارة إدارة أعمال وشؤون الشركة (Nugroho and Eko,2012).

2-2-2 خصائص مجلس الإدارة

نظراً لأهمية الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مجلس الإدارة والتي تؤثر تأثيراً فعالاً في أداء المنظمة وقيمتها وسياساتها والقرارات التي تتخذها الإدارة والتي تتضمن اختيار السياسات والممارسات المحاسبية والتي من شأنها أن تساهم في المحاولة من الحد من الممارسات الإنتهازية، ولكي يتمكن مجلس الإدارة من تحقيق الهدف الأسمى له وهو حفظ حقوق المساهمين واصحاب المصالح بكفاءة وفاعلية، فيجب أن يتوفر فيه مجموعة من الخصائص لكي يُمكنه ذلك من القيام بالمهام والمسؤوليات المرتبطة بهم.

من أهم خصائص مجلس الإدارة (Kim and Lim, 2012) هي:

حجم مجلس الإدارة (Board Size)

ويعني عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يتولون إدارة الشركة، بحيث لا يقل عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر عضواً وفقاً لما يحدده نظام الشركة، يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي (هيئة الأوراق المالية، 2017).

ولكن في عام 2019 قام البنك المركزي الأردني بتحديد عدد الأعضاء مجلس إدارة البنك كما جاء في قانون معدل لقانون البنوك، قانون رقم (7) لسنة 2019 جاء فيه ما يلي: "على الرغم مما ورد في قانون الشركات يحدد البنك المركزي عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بما لا يقل عن سبعة أعضاء وعدد الأعضاء المستقلين منهم على أن لا يزيد عددهم عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة" (رئاسة الوزراء، 2019).

أشارت العديد من الدراسات إلى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة يعتبر عاملاً مهماً في زيادة نشاط الشركة وزيادة فعاليته، وهناك رأيين متناقضين في ما يتعلق بحجم مجلس الإدارة؛ الرأي الأول يرى أن مجلس الإدارة يكون أكثر فاعلية في أداء وظائفه عندما يكون حجم مجلس الإدارة كبير، كما ويؤكد ذلك عدة دراسات منها دراسة (Klein, 2002) فقد بينت أن المجالس الكبيرة أكثر فاعلية؛ لأن لديهم القدرة على التخفيف من ضغط العمل وذلك لقدرتهم على توزيع المهام على الأعضاء المختلفين، بالإضافة إلى أن المجالس الكبيرة تحتوي على خبرة أكبر، ووجهات نظر متنوعة، وبعد مجلس الإدارة الكبير أكثر نفوذاً واستقلالية على عكس المجالس الصغيرة التي تسيطر عليها العائلة المالكة. وأشار (Dalton et al., 1999) أن مجلس الإدارة الكبير يوفر صلات بيئية أفضل للشركة وزيادة في الخبرات. ويرى (Azzam, 2017) أن مجلس الإدارة يكون أكثر فاعلية عندما يكون حجم مجلس الإدارة كبير، ويعود سبب ذلك أنه كلما ارتفع عدد أعضاء مجلس الإدارة يكون هناك

فرصة أكبر لتبادل الآراء والخبرات في ما يتعلق بإدارة الشركة المعنية ورفد أدائها إلى أعلى المستويات وبالتالي فهي تحتوي على مجلس إدارة لديه قدرة كبيرة وعالية من المعرفة التي من الممكن أن تساهم في تحسين مستوى الأداء المالي في الشركات.

كما ويؤكد (Zalata and Roberts, 2016) انه عندما يكون مجلس الإدارة كبير غالباً ما يكون لديه عدد أكبر من المديرين المستقلين وأيضاً يكون لديهم خبرات متنوعة وبالتالي هم أكثر قدرة على المطالبة بمعلومات خاصة بالشركة من قبل المستخدمين بما فيهم المدراء والحد من القيام بالأعمال والإجراءات الإنتهازية.

أما الرأي الثاني يرى أن مجلس الإدارة يكون أكثر فاعلية في أداء وظائفه عندما يكون حجم مجلس الإدارة صغير، كما ويؤكد ذلك عدة دراسات منها دراسة (Cheng, 2008) حيث أظهرت أنه كلما زاد حجم مجلس الإدارة قلت فاعلية التواصل بين أعضاء مجلس الإدارة وازدادت الحاجة لمزيد من الوقت والجهد للتواصل فيما بينهم ومن الصعب الوصول فيه إلى إجماع حيث يفترض كل عضو أن الأعضاء الآخرين سيقومون بواجبهم الرقابي، وهذا بدوره يضعف من أداء وفاعلية المجلس. وأشارت دراسة (Xie et al., 2003) أن احتمالية حدوث الإجراءات الإنتهازية مثل ممارسات إدارة الأرباح تصبح أكبر في الشركات ذات المجالس الكبيرة، كما وأوضحت الدراسة أن مجلس الإدارة الذي يتراوح عدد أعضائه ما بين أربعة إلى ست أعضاء يكون التواصل فيما بينهم فعال أكثر؛ مما يمكنهم من اتخاذ قرارات استراتيجية في الوقت المناسب. ويرى (Beasley, 1996) أن حجم مجلس الإدارة له تأثير جوهري على نوعية مبادئ الحاكمية المؤسسية المطبقة في الشركة، ويزيد من احتمالات وقوع عمليات الإحتيال في القوائم المالية؛ فزيادة حجم مجلس الإدارة تزداد إحتتمالية وقوع الإحتيالات في القوائم المالية، ويرى أيضاً أن وجود عدد كبير من الأعضاء في مجلس الإدارة يجعل مناقشة الأمور المالية أمراً صعباً ويتطلب وقتاً طويلاً.

وحسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 فقد تُرك للشركات المساهمة العامة حرية تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة حسب حاجة نظامه الخاص، لكن يجب ألا يقل عدد الأعضاء عن خمسة ولا يزيد عن ثلاثة عشر عضواً.

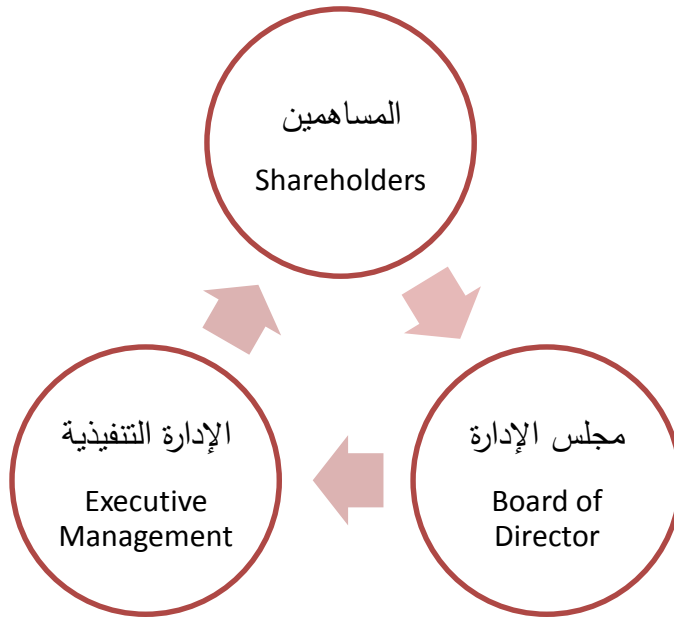
اجتماعات مجلس الإدارة (Board Meetings)

يُعد عدد اجتماعات مجلس الإدارة واحداً من أهم خصائص المجلس والتي تشير إلى نشاط وفاعلية المجلس، ويختلف تكرار الاجتماعات من شركة لأخرى حيث يعتمد ذلك على حجم وتعقيد عمليات الشركة. حيث صدر عن (هيئة الأوراق المالية، 2017) في ما يخص عدد الاجتماعات في تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 في المادة رقم (11) فقره (د) ما يلي: "يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة اجتماعات". حيث يرى (Alzoubi, 2012) أن الاجتماعات المنتظمة لمجلس الإدارة تمكنه من القيام بواجباته بما يخدم مصلحة المساهمين، وذلك لأن المجلس سوف يجد الوقت الكافي خلال هذه الاجتماعات المتكررة لرصد الممارسات والإجراءات الإنتهازية مثل إدارة الأرباح، أمّا مجالس الإدارة التي لا تجتمع إلا قليلاً، قد لا يتوفر لديهم الوقت الكافي للنظر في القضايا المعقدة مثل كشف الممارسات والإجراءات الإنتهازية بل سيكون جُل تركيزهم مقتصرًا على مناقشة وتوقيع خطط الإدارة. ومن المهم أن يتم ذكر الحاكمية المؤسسية من خلال تعريفها وأهميتها في البنوك التجارية الأردنية، حيث عرف البنك المركزي الأردني (2016) الحاكمية المؤسسية للبنوك بأنها "النظام الذي يدار به البنك، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المؤسسية للبنك وتحقيقها، وإدارة عمليات البنك بشكل آمن، وحماية مصالح المودعين، والالتزام بالمسؤولية الواجبة تجاه المساهمين واصحاب المصالح الآخرين، والالتزام بالبنك بالتشريعات وسياسات البنك الداخلية". وتكمن أهمية الحاكمية المؤسسية في البنوك وحتى الشركات بأنها تعزز مستوى الثقة

والإطمئنان لدى مساهميها على استثماراتهم، لأن ذلك يعد مؤشراً على دراية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بالمخاطر التي تحيط بالشركة وبالتالي قدرتها على إدارة هذه المخاطر والحد منها، مما يساعد المستثمر على اتخاذ قراره الإستثماري مع مراعاة المعايير الأساسية الأخرى للإستثمار؛ وذلك أن ممارسة البنوك والشركات للحاكمة المؤسسية تؤدي إلى جذب المستثمرين واكتساب ثقتهم لما لهذه الشركة من ميزات أهمها توفير العدالة والشفافية لجميع أصحاب المصالح (هيئة السوق المالية، لا.ت). برزت أهمية الحاكمة المؤسسية في البنوك باعتبارها أحد الوسائل التي تحد من مشكلة الوكالة (Agency problem)، الناتجة عن تضارب المصالح بين المدراء من جهة، والمساهمين وأصحاب المصالح في الشركة من جهة أخرى (Brigham and Ehrhardt, 2010).

الشكل التوضيحي رقم

(1-2) مشكلة الوكالة - تضارب المصالح



المصدر: من اعداد الباحث.

الخبرة المالية لأعضاء مجلس الإدارة (Board Financial Expertise)

من الضرورة أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ولديه معرفة وخبرة كافية بالأمور المالية والإدارية؛ ليتسنى له القدرة على انجاز المهام الموكلة إليه، وعلى وجه التحديد فإن المعرفة المحاسبية والمالية لأعضاء مجلس الإدارة تُمكنهم من عملية الإشراف والرقابة على أداء الإدارة التنفيذية، مما يساعد في الحد من التلاعب وإظهار معلومات أكثر شفافية. وأكد ذلك العديد من المؤسسات الرسمية والحكومية منها ما صدر عن (البنك المركزي الأردني، 2016) في التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 في المادة رقم (12) فقره (ب) في ما يخص الشروط التي يجب ان تتوافر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس ادارة البنك، رقم (7): "أن يكون لديه خبرة في مجال أعمال البنوك أو المالية أو المجالات المشابهة لاتقل عن خمس سنوات". وأيضاً ما صدر عن (هيئة الأوراق المالية، 2017) في تعليمات الحاكمة المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 في المادة رقم (4) فقره (ح) ما يلي: "يجب أن يكون عضو مجلس الإدارة مؤهلاً ويتمتع بقدرٍ كافٍ من الخبرة والمعرفة بالأمور الإدارية وأن يكون مُلمّاً بالتشريعات ذات العلاقة وبحقوق وواجبات مجلس الإدارة.

ولوحظ في دراسة (Xie et al ., 2003) أن نسبة حدوث الممارسات والإجراءات الإنتهازية في شركات تدار من قبل مجالس إدارة يمتاز أعضاؤه بخبرات مالية وإدارية قليلة جداً، وأشارت دراستهم أيضاً إلى أن تنوع المعرفة والخبرات تزيد من فاعلية مجلس الإدارة في السيطرة على تلك الممارسات.

وعلى الصعيد الآخر أوضحت دراسة (Qi et al ., 2017) أن أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين الذين يملكون خبرة مالية كان انخراطهم في الممارسات والإجراءات الإنتهازية أكبر من الأعضاء

الذين لا يملكون خبرة مالية، مما يعني أن أعضاء مجلس الإدارة الذين يملكون خبرة مالية كانوا يستغلون الخبرة والمعرفة المالية لإيجاد طرق تمكّنهم من التلاعب والخداع أكثر ممن لا يملكون خبرة مالية.

حيث يرى الباحث أن الخبرة المالية يمكن أن يتم قياسها والتنبؤ بها من خلال (الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة).

الشهادات المهنية (Professional certifications)

تُمثل الشهادات المهنية أداة تعليمية تزيد من معرفة المحاسبين في مجالات معايير المحاسبة والمراجعة الدولية وتمويل الشركات والعديد من الموضوعات الأخرى، مما يجعلهم محاسبين أفضل. مع حصول هؤلاء المحاسبين على عمل في المؤسسات، سيتم تعزيز أنظمة المحاسبة لهذه الشركات، وبالتالي تعزيز المؤسسات نفسها. يُعد وجود نظام محاسبة داخلي قوي يتكون من محاسبين مطلعين عاملاً خفياً يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لأن نظام المحاسبة القوي يعزز جودة البيانات المالية التي يقرأها المستثمرون الدوليون قبل اتخاذ قراراتهم الإستثمارية. إن وجود نظام محاسبة داخلي قوي يسهل أيضاً على المدققين المستقلين التصديق على البيانات المالية للمؤسسة.

تتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الافتقار إلى بيانات مالية موثوقة. يتردد المستثمرون الدوليون بشدة في القيام باستثمارات كبيرة في شركة لا تتبع مجموعة معينة من قواعد إعداد التقارير المالية المعترف بها دولياً والتي لا تتمتع ببياناتها المالية المصدق عليها من قبل محاسب يمتلك بعض الشهادات المحاسبية المعترف بها دولياً. وبالتالي فإن النمو الاقتصادي والتنمية يعوقهما الإفتقار إلى المحاسبين المعتمدين الموثوق بهم.

مع اعتماد البلدان للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمعايير الدولية للتدقيق (ISA)، يجب توعية المحاسبين الذين يجب عليهم اعتماد القواعد الجديدة وتنفيذها بالمتطلبات الجديدة ويجب تدريبهم على كيفية تطبيقها. وبالتالي هناك حاجة للتعليم المهني المستمر (CPE) لممارسي المحاسبة (McGee, 2005:2-20).

الشهادات الدولية الرئيسية التي يعترف المستثمرون الدوليون بأنها ذات جودة عالية هي الشهادة التي تقدمها جمعية المحاسبين المعتمدين البريطانية (ACCA) وشهادة المحاسب العام الأمريكي (CPA)، تكمن مشكلة هاتين الشهادتين في أنهما يتم تقديمهما باللغة الإنجليزية، حيث طلبت دول مختلفة من جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) تقديم امتحاناتها بلغات أخرى، ولكن تم رفض هذه الطلبات (McGee, Preobragenskaya & Tyler, 2004).

تتميز شهادات (ACCA) و (CPA) أن لديهم تاريخاً طويلاً وقوياً لكونهم شهادات عالية الجودة. ربما تلعب حقيقة أنها تُقدم باللغة الإنجليزية دوراً أيضاً، لأن مجتمع الإستثمار الدولي يتخلى عن امتحانات اللغة غير الإنجليزية. اللغة الإنجليزية هي لغة أعمال التجارة الدولية، ومن الممكن القول أن أي شخص يُمكنه اجتياز اختبار اللغة الإنجليزية الذي يحظى بتقدير كبير هو على الأرجح محاسب مؤهل بشكل أفضل من شخص اجتاز امتحان شهادة غير معروفة بلغة أخرى، حيث أن حاملي شهادة (CPA) و (ACCA) مصرح لهم بالتصديق على البيانات المالية، مما يضع هذه الشهادات بالصدارة مقارنةً مع غيرها من الشهادات المهنية (McGee, 2005:20).

جدول رقم

(1-2) قائمة ببعض الشهادات المهنية في المحاسبة والمالية

رقم	اسم الشهادة باللغة العربية	الإسم المختصر للشهادة	اسم الشهادة باللغة الإنجليزية	اسم الجهة المانحة للشهادة	المقر الرئيسي (العاصمة - البلد)	سنة تأسيس الجهة المانحة
1	محاسب قانوني معتمد (الأردن)	JCPA	Jordanian Certified Public Accountants	جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين - JAJCPA	عمّان - الأردن	1987
2	محاسب دولي عربي قانوني معتمد	ACPA	Arab Certified Public Accountant	المجمع العربي للمحاسبين القانونيين IASCA -	عمّان - الأردن	1984
3	محاسب قانوني معتمد (أمريكا)	CPA	Certified Public Accountant	معهد المحاسبين القانونيين المعتمدين AICPA -	نيويورك - الولايات المتحدة	1887
4	شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين	ACCA	Association of Chartered Certified Accountants	جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين - ACCA	لندن - المملكة المتحدة	1904
5	محاسب إداري معتمد	CMA	Certified Management Accountant	معهد المحاسبين الإداريين IMA -	نيوجيرسي - الولايات المتحدة	1919
6	مدقق داخلي معتمد	CIA	Certified Internal Auditor	معهد المدققين الداخليين IIA -	فلوريدا - الولايات المتحدة	1941
7	محلل مالي معتمد	CFA	Chartered Financial Analyst	معهد المحللين الماليين CFAI -	فرجينيا - الولايات المتحدة	1947

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على المواقع الإلكترونية الرسمية للجهات المانحة للشهادة.

التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة (Academic Specializations)

إنَّ إختلاف نوعية التخصص التعليمي لأعضاء مجلس الإدارة يؤثر على المجلس في إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث يوفر مرونة أكبر وفرصة أفضل لقبول وتبني الأفكار الجديدة (Ruigrok et al., 2006).

وصدر عن (البنك المركزي الأردني، 2016) في التعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 في المادة رقم (12) فقره (ب) في ما يخص الشروط التي يجب ان تتوفر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس ادارة البنك، رقم (4): " أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الإقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال أو أي من التخصصات المشابهة، ويجوز للجنة الترشيح والمكافآت النظر في إضافة تخصصات أخرى إن اقتترنت بخبرة لها علاقة بأعمال البنوك".

تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة (Multiple Directorships)

أظهرت دراسة (Fama & Jensen (1983) أن تواجد الأعضاء في مجالس مختلفة سيمكّنهم من تحسين مهارتهم والمحافظة على سمعة جيدة وذلك بسبب الخبرة الأكبر التي سوف يحصلون عليها من خلال تعاملهم مع قضايا أكثر، كذلك سيتمكن هؤلاء الأعضاء من تبادل المعلومات مع أطراف مختلفة؛ مما يبيقيهم على إطلاع على كل ما هو جديد، وبالتالي سيزيد من فرصة المجلس للحصول على نصائح وتوجيهات من هؤلاء الأعضاء التي تعود عليهم بالفائدة. وعلى النقيض يرى آخرون أن الأعضاء الذين يشغلون عضويات في مجالس مختلفة يزداد عليهم ضغط العمل؛ مما يدفعهم للتغيب عن حضور الكثير من الاجتماعات، وهذا بدوره سيخفض من فاعلية الرقابة على أعمال الإدارة مترتباً على ذلك انخفاضاً في الأداء.

وبناءً على ما سبق قام (البنك المركزي الأردني، 2016) بذكر ما يخص تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة في التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم 2016/63 بتاريخ 2016/9/1 في المادة رقم (12) فقره (ب) في ما يخص الشروط التي يجب أن تتوفر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس ادارة البنك، رقم (6): "أن لا يكون عضواً في مجالس إدارة أكثر من خمس شركات مساهمة عامة داخل المملكة سواء بصفته الشخصية في بعضها أو صفته ممثلاً لشخص اعتباري".

استقلالية مجلس الإدارة (Board Independence)

تُشكل الإستقلالية أبرز الخصائص النوعية لمجلس الإدارة، ويقصد بذلك أن يكون الجزء الأكبر من أعضاء مجلس الإدارة ليسوا من ضمن المديرين التنفيذيين أي انهم من خارج الإدارة التنفيذية للمنشأة، بحيث يحدد قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه المستقلين في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة، من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة (يوسف، 2012).

يشير وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين إلى وجود مراقبة أكبر على أداء الشركة من المديرين التنفيذيين، كما أنهم يجلبون معهم الخبرة للشركة، ويزودون الشركة بمعرفة مباشرة، ومعلومات نادرة يصعب الحصول عليها من مكان آخر، إذ يصبحون مستشارين مهمين في اتخاذ القرارات الاستراتيجية (Adams & Ferreira, 2009). فالشركات التي يرتبط فيها أعضاء مجلس ادارة من شركات أخرى (أعضاء مستقلين) تتميز بأداء تشغيلي، وأداء أفضل إذا ما قورنت بتلك الشركات التي لم يرتبط بها أعضاء مستقلين (Balsmeier al, 2014).

أظهرت غالبية الدراسات السابقة بمختلف مواضيعها أن هناك علاقة سلبية ما بين إستقلالية مجلس الإدارة وادارة الأرباح، بحيث كلما زادت نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين أدى ذلك إلى انخفاض مستوى التلاعب بالأرباح (Azzam, 2017). ومن تلك الدراسات على سبيل المثال لا

الحصر، دراسة (Rhoades et al.2000) التي درست أثر نسبة الأعضاء المستقلين على الأداء المالي وثروة المساهمين التي وجدت علاقة إيجابية ما بين استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأداء الشركة.

بالإضافة إلى دراسة (Helland & Sykuta, 2005) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين نسبة الأعضاء المستقلين ومصالح المساهمين فكلما زاد عدد الأعضاء المستقلين أصبحت الرقابة على الإدارة أكبر مما يعني الحفاظ على ثروة المساهمين.

وقد كان للمؤسسات الأردنية الرسمية والحكومية دوراً في تعريف وذكر شروط العضو المستقل، حيث عرف البنك المركزي الأردني العضو المستقل كما جاء في قانون معدل لقانون البنوك، قانون رقم (7) لسنة 2019 جاء فيه ما يلي "عضو مجلس إدارة البنك من غير المساهمين الرئيسيين وممن لا يكون تحت سيطرة أي منهم ومن ذوي المؤهلات أو الخبرات المالية أو المصرفية وفق الشروط والمتطلبات التي يحددها البنك المركزي". وذكر أيضاً في نفس المرجع المشار إليه سابقاً أن المساهم الرئيسي في البنك هو "الشخص المسيطر على ما لا يقل عن (5%) من رأسمال البنك". كما وأشار عن عدد الأعضاء المستقلين في مجلس إدارة البنك بما يلي "على الرغم مما ورد في قانون الشركات يحدد البنك المركزي عدد أعضاء مجلس إدارة البنك بما لا يقل عن سبعة أعضاء وعدد الأعضاء المستقلين منهم على أن لا يزيد عددهم عن نصف عدد أعضاء مجلس الإدارة" (رئاسة الوزراء، 2019).

كما عرفت (هيئة الأوراق المالية، 2017) في تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 العضو المستقل على أنه "العضو الذي لا تربطه بالشركة أو بأي من أعضاء مجلس الإدارة أو موظفي الإدارة التنفيذية العليا فيها أو بأي شركة حليفة أو تابعة أو بمدقق حسابات الشركة الخارجي أي مصلحة مادية أو أي علاقة غير تلك المتعلقة بملكيته لأسهم

في الشركة، قد يتكون في ظلها شبهة بجلب أي منفعة سواء مادية أو معنوية لذلك العضو قد تؤدي إلى التأثير على قراراته أو استغلاله لمنصبه في الشركة، وتتقي صفة الاستقلالية في حال كان عضو مجلس الإدارة تنطبق عليه أي من الحالات الواردة في المادة (4/ج) من هذه التعليمات". كما وأشار في نفس المرجع المشار إليه سابقاً أنها تتقي صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة في حال كان عضو مجلس الإدارة الطبيعي أو الاعتباري أو ممثل العضو الاعتباري تنطبق عليه أي من الحالات التالية في المادة رقم (4) فقرة (ج):

1. إذا كان يعمل أو كان قد عمل موظفاً لدى الشركة أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
2. إذا كان العضو أو أحد اقربائه يعمل أو كان قد عمل عضواً في مجلس الإدارة أو في الإدارة التنفيذية العليا لدى الشركة أو أي شركة حليفة أو تابعة خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
3. إذا كان للعضو أو لأحد أقربائه مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع والارتباطات التي تعقد مع الشركة أو أي شركة حليفة أو تابعة، والتي تساوي أو تزيد قيمتها عن 50,000 خمسين ألف دينار.
4. إذا كان العضو أحد أقرباء مدقق الحسابات الخارجي للشركة، أو إذا كان العضو أو أحد أقربائه شريكاً لمدقق الحسابات الخارجي للشركة أو موظفاً لديه، أو إذا كان شريكاً أو موظفاً لديه خلال الثلاث سنوات الأخيرة السابقة لتاريخ انتخابه.
5. إذا كان العضو يمتلك ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم الشركة المكتتب بها أو شركاتها الحليفة أو التابعة.

6. إذا كان أحد اقرباء العضو من مساهمي الشركة الذين يمتلكون ما نسبته 5% أو أكثر من أسهم الشركة المكتتب بها.

تركز الملكية (Ownership Concentration)

يُعرف تركُّز الملكية بأنه مجموع حصص رأس المال المملوكة من قبل الأفراد أو المجموعات التي تشكل من خلال مجموعها رأس المال للشركة (الروسان، 2017). حيث تعتبر تركيز ملكية الإدارة للأسهم من آليات ال حاكمية المؤسسية الجيدة للشركة، وبما أن المساهمين حريصين على منع تضارب المصالح فيما بينهم وبين الإدارة، الأمر الذي يجعلهم يبحثون عن وسيلة لضمان سير المدراء وفق رغباتهم وذلك يكون من خلال تحفيزهم وجعلهم يمتلكون نسبة من أسهم الشركة، وبهذا يصبح المدراء ملاكاً أهدافهم مطابقة لأهداف المساهمين (Nugroho 2012, Eko, &). ويمكن أن تعد ملكية المجلس للأسهم من أنجح وسائل الرقابة الداخلية فكُون أعضاء المجلس شركاء للمساهمين سيزيد ذلك من رغبتهم في نجاح الشركة وزيادة الأرباح والحد من التلاعب بالأرباح وتقليل الأخطاء (Gulzar & Wang, 2011). إضافةً إلى ذلك فإن تَمَلُّك أعضاء المجلس غير التنفيذيين للأسهم يجعلهم مرتبطين بشكل أكبر بالشركة الأمر الذي سيدفعهم لبذل المزيد من الوقت والجهد في مراقبة الإدارة (Kao & Chen, 2004).

ويرى (Bokpin 2011) أن تركُّز الملكية يتكون من مصدرين؛ مصدر داخلي يتألف من المديرين المالكين للأسهم و مصدر خارجي يتألف من حاملي الأسهم والدائنين.

أكدت الأدبيات المحاسبية أنَّ دور حملة الأسهم في تحقيق الرقابة الفعالة على سلوك الإدارة، يتوقف على نوع هيكل الملكية من حيث درجة تركزها أو تشتتها (راجحة، 2010). فالملكية المركزة تشير إلى تركُّز ملكية الشركة في يد عدد محدود من المساهمين وبنسبة تتجاوز (5%) وتؤثر

أيضاً في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، ويحدث تشتت الملكية عندما يمتلك المساهم عدد قليل من الأسهم بحيث لا تتجاوز ملكيته نسبة (5%) من أسهم الشركة. (مليجي، 2014).

يستنتج الباحث بالإشارة الى ما سبق أن تركّز الملكية تزيد من فاعلية الرقابة وتحسن من أداء الشركة. حيث كلما زادت ملكية أعضاء مجلس الإدارة زادت الرقابة على المديرين التنفيذيين لخوفهم على مصالحهم وحصصهم في الشركة.

تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة (Board Gender)

تُشير نظرية الوكالة إلى أن تنوع مجالس الإدارة من حيث العرق والجنس يُسهم في تحسين استقلالية المجلس ويعزز عملية الرقابة الإدارية (Elzahar & Hussainey, 2012). ويرى (Adams & Ferreira, 2009) أن المجالس التي يوجد بها تنوع بين الجنسين تُظهر أن الأعضاء الإناث يبذلن جهداً أكبر في الرقابة على أداء الشركة من الأعضاء الذكور، وتسجل المديرات من النساء فيها حضور أفضل من الرجال، وأنَّ المديرات من النساء هُنَّ أكثر فاعلية وحضور في لجان المراقبة من الرجال، وعموماً أن المجالس التي يوجد بها تنوع من الجنسين تخصص المزيد من الجهد للرقابة على أعمال الشركة.

الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي (العام) - الإزدواجية (CEO) duality

وتعني أن يكون الرئيس التنفيذي للشركة هو أيضاً رئيس مجلس الإدارة (El- , 2008) ، وقد ذكر البنك المركزي الأردني كما جاء في قانون معدل لقانون البنوك، قانون رقم (7) لسنة 2019 في المادة رقم (22) فقرة (ب) بخصوص هذا الأمر ما يلي: "لا يجوز

لرئيس أو عضو مجلس إدارة البنك الجمع بين منصبه وأي موقع إداري أو تنفيذي أو استشاري في البنك" (رئاسة الوزراء، 2019). وأيضاً ما صدر عن (هيئة الأوراق المالية، 2017) في تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 في المادة رقم (4) فقره (ز) ما يلي: "لا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر في الشركة، كما لا يجوز أن يشغل أحد أقرباء رئيس مجلس الإدارة منصب المدير العام للشركة".

حيث أظهرت دراسة (Peel and mark, 2001) أن مصلحة المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى في الشركة تقتضي أن لا يشغل المدير العام منصب عضواً أو رئيس في مجلس إدارة الشركة، لأن من وجهة نظر المساهمين تهدر مصالحهم لصالح المدير العام بإعتباره مطلع على جميع أعمال الشركة، وسيقوم بالعمل لما يصب بمصلحته الشخصية بعيداً عن مصالح الشركة. وفي دراسة أجراها (Prokfiyeva and Muniandy, 2011) كانت نتيجتها الى أن عدم وجود الإزدواجية في مجلس الإدارة يُطمئن المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى على مصالحهم في الشركة ويزيد من إستقلالية مجلس الإدارة بنظرهم.

حيث يرى الباحث أنه من المهم عدم الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لمنع حدوث تضارب المصالح وبالتالي يؤدي إلى زيادة فعالية الرقابة على الإدارة. وهنا لم يقم الباحث بأخذ " الجمع بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي - العام " كمتغير في هذه الدراسة بعين الإعتبار، لما تبين أن جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان والبالغ عددها (13) بنكاً تجارياً، والتي هي محور هذا البحث في الفترة التي تقع ما بين (2010-2019) لم يوجد فيها مثل هذه الإزدواجية باستثناء بنك الأردن، حيث وجد أن (المدير العام - التنفيذي) هو نفسه (رئيس مجلس الإدارة) في الفترة الواقعة من عام (2010 - 2016).

3-2-2 مسؤوليات مجلس الإدارة

على مجلس الإدارة القيام بالعديد من المهام والمسؤوليات الرئيسية بشكل صحيح وفعال لتحقيق أعظم وأهم هدف للمنشأة وهو تعظيم أرباح المساهمين وضمان نجاح وسير أعمالها في المدى الطويل. حيث ذكر (البنك المركزي الأردني، 2000) في المادة رقم (21) ما يلي: أن مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن وضع السياسات العامة للبنك وقواعد الحاكمة المؤسسية فيه وتطبيقها والإشراف عليها ويتمتع بالصلاحيات المنصوص عليها في قانون الشركات النافذ المفعول، ويتولى بشكل خاص المهام والصلاحيات التالية:

1. تحديد الأهداف واعتماد الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك بالعمل بمقتضاها.
2. اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية.
3. اعتماد سياسة ائتمانية واستثمارية مكتوبة تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية وأسس الاستثمار، على أن يتم تزويد البنك المركزي بنسخة منها وبأي تعديلات تطرأ عليها.
4. مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك.
5. التأكد من عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك أو أي موظف في إدارته العليا أي منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك.
6. اتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات التي يزود بها البنك المركزي بمقتضى قانونه وبموجب أحكام هذا القانون والأنظمة والأوامر الصادرة بمقتضاه.
7. تشكيل لجنة أو أكثر من بين أعضائه وتحديد مهامها وإجراءات عملها.

8. وضع أسس صرف أي مكافآت أو بدلات لأعضاء مجلس إدارة البنك ولأي لجنة تتشكل من أعضائه وفق التعليمات التي يصدرها البنك المركزي.
9. اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالتقيد بأحكام هذا القانون وأي تشريعات أخرى ذات علاقة بأعمال البنك وأنشطته.
10. وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك التي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها التي تكفل تحقيق الرقابة الإدارية والمالية على أعماله.
- وذكرت أيضاً (هيئة الأوراق المالية، 2017) حسب تعليمات الحاكمية المؤسسية للشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017 في المادة رقم (5) مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة كما يلي:
1. وضع الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات التي من شأنها تحقيق مصلحة الشركة وأهدافها وتعظيم حقوق مساهميها وخدمة المجتمع المحلي.
 2. وضع الإجراءات اللازمة لضمان حصول جميع المساهمين بمن فيهم غير الأردنيين، على حقوقهم ومعاملتهم بشكل يحقق العدالة والمساواة دون تمييز.
 3. اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الالتزام بأحكام التشريعات النافذة.
 4. اعتماد سياسة إدارة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة.
 5. تنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية للشركة بموجب أنظمة داخلية خاصة.
 6. إعداد التقرير السنوي وربع السنوي وتقرير عن نتائج الأعمال الأولية، وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
 7. اعتماد تقرير الحوكمة وتضمينه للتقرير السنوي للشركة.

8. وضع قواعد للسلوك المهني لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملين في الشركة ومراجعتها وتحديثها باستمرار.
9. التأكد من توفير موقع الكتروني للشركة، يتضمن أهم البيانات والمعلومات الخاصة بالشركة، على أن يتم تحديث هذه المعلومات بشكل دائم.
10. تعيين ضابط ارتباط يُعهد اليه متابعة الأمور المتعلقة بتطبيقات الحوكمة في الشركة مع الهيئة.
11. اعتماد سياسة الإفصاح والشفافية الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات الجهات الرقابية والتشريعات النافذة.
12. وضع سياسة لتجنب تعارض المصالح وإجراءات تهدف إلى منع الأشخاص المطلعين في الشركة من استغلال معلومات داخلية سرية لتحقيق مكاسب مادية أو معنوية.
13. وضع سياسة تفويض واضحة في الشركة يحدد بموجبها الأشخاص المفوضين وحدود الصلاحيات المفوضة لهم.
14. تعيين المدير العام للشركة وإنهاء خدماته.
15. التأكد من توافر الكفاءة والخبرة الإدارية والفنية اللازمة في أشخاص الإدارة التنفيذية العليا للقيام بالمهام الموكلة إليهم، وتحديد مهامهم وصلاحياتهم، ومراجعة أداء مهامهم، ومدى تطبيقهم للسياسات والخطط والإجراءات الموضوعة.
16. اتخاذ الخطوات الكفيلة لضمان وجود الرقابة الداخلية على سير العمل في الشركة، بما في ذلك إنشاء وحدة خاصة للرقابة والتدقيق الداخلي تكون مهمتها التأكد من الالتزام بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية والأنظمة الداخلية والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة.

17. اعتماد سياسة الإحلال والتعاقب الوظيفي واعتماد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة.

18. وضع سياسة للمسؤولية الاجتماعية الخاصة بالشركة وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.

19. وضع آلية لاستقبال الشكاوى والاقتراحات المقدمة من قبل المساهمين بما في ذلك اقتراحاتهم الخاصة بإدراج مواضيع معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة، بشكل يضمن دراستها واتخاذ القرار المناسب بشأنها خلال فترة زمنية محددة.

20. وضع آلية تتيح للمساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 5% من أسهم الشركة المكتتب بها بإضافة بنود على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة العادي للشركة قبل إرساله بشكله النهائي للمساهمين، على أن يتم تزويد الهيئة بهذه الآلية.

21. اعتماد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة.

22. وضع سياسة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح بما يضمن تنفيذ التزامات الشركة تجاههم وحفظ حقوقهم وتوفير المعلومات اللازمة لهم وإقامة علاقات جيدة معهم.

23. اعتماد إجراءات عمل خطية لتطبيق الأحكام الواردة في هذه التعليمات.

وكان لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) دوراً في تحديد مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة، بحيث يجب أن يتيح إطار الحاكمية المؤسسية الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين، ومن مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ، 2017، ص11) ما يلي:

1. يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل للمعلومات، على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يجب أن يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

2. حينما ينتج عن قرارات مجلس الإدارة تأثيرات متباينة على مختلف فئات المساهمين، فإن المجلس ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

3. يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية وأن يأخذ في الاعتبار اهتمامات كافة اصحاب المصالح.

4. يتعين أن يقوم مجلس الإدارة بمجموعة من الوظائف الأساسية من بينها:

○ مراجعة وتوجيه استراتيجية الشركة، وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية، وخطط النشاط، وأن يضع أهداف الأداء وأن يتابع التنفيذ وأداء الشركة، كما ينبغي أن يتولى الإشراف على الإنفاق الرأسمالي وعلى عمليات الإستحواذ وبيع الأصول.

○ اختيار المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين وتقرير المرتبات والمزايا الممنوحة لهم ومتابعتهم.

○ مراجعة مستويات مرتبات ومزايا المسؤولين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وضمان

الطابع الرسمي والشفافية لعملية ترشيح أعضاء مجلس الإدارة.

○ متابعة وإدارة صور تعارض المصالح المختلفة بالنسبة للإدارة التنفيذية ومجلس

الإدارة، والمساهمين، ومن بين تلك الصور: إساءة استخدام أصول الشركة وإجراء

تعاملات لأطراف ذوى صلة.

- ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، ومن متطلبات ذلك: وجود مراجع مستقل، وإيجاد نُظم رقابية ملائمة، وبصفة خاصة، نُظم لمتابعة المخاطر والرقابة المالية، والإلتزام بإحكام القوانين.
- متابعة فعالية الحاكمية المؤسسية التي يعمل المجالس في ظلها وإجراء التغييرات المطلوبة.
- الإشراف على عملية الإفصاح والإتصالات.
- 5. يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعى لشؤون الشركة، وأن يجرى ذلك - بصفة خاصة - على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية كما يلي:
 - يتعين أن ينظر مجلس الإدارة فى إمكانية تعيين عدد كاف من الأعضاء غير التنفيذيين الذين يتصفون بالقدرة على التقييم المستقل للأعمال حينما تكون هناك إمكانية لتعارض المصالح. ومن أمثلة تلك المسئوليات الرئيسية: التقارير المالية، وترشيح المسئولين التنفيذيين، وتقرير مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
 - يجب أن يخصص أعضاء مجلس الإدارة وقت كافي لمباشرة مسئولياتهم.
- 6. كى تتحقق تلك المسئوليات، يجب أن يكفل لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الحصول على المعلومات الدقيقة وذات الصلة فى الوقت المناسب.

(2-3) الأداء المالي

يُمثل الأداء المالي مرآة عاكسة لأداء الشركة حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف ويُعبر عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في توفير الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص إستثمارية في ميادين

الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، 2010).

2-3-1 مفهوم الأداء المالي

عَرَفَ (Awan & Saeed 2015) الأداء المالي على أنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو جانب معين من أداء الشركة. بينما رأى (Poster & Streib 2005) أن قياس الأداء المالي ما هو إلا عملية معاينة لكافة الإنجازات المتحققة بالإستناد على معايير العمل، ويتيح هذا التقييم وضع معايير بهدف تقييم الأداء المالي بالإعتماد على الأهداف الإستراتيجية والخطط الموجودة في الشركة، وتساهم استراتيجية الأداء في بلوغ أهداف الشركة لقدرتها على توجيه وضبط جهود العاملين كافة ومراقبتها في جميع المستويات الإدارية في الشركة.

ويُعرف الأداء المالي بأنه مؤشر لمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية الممكنة(دادان وحقصي، 2014).

كما يُعرف كذلك على أنه مدى نجاح المنشأة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المحددة من طرف الإدارة(تقي الدين، 2014).

2-3-2 أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية معرفة الأداء المالي للشركات من عدة جوانب وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات لتحديد جوانب القوة والضعف وكيفية معالجتها، وبأنّ الأداء المالي سيبقى العامل المحدد لمدى نجاح وفشل الشركات، وأنّ عدم تحقيق الشركات للمستوى المطلوب يعرض وجودها واستمراريتها للخطر،

كما أن الأداء المالي المرتفع يتيح للشركة استغلال الموارد المالية اللازمة لإقتناص الفرص الإستثمارية المختلفة، ويساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح والحقوق وتحقيق أهدافهم، حيث أن تفوق الشركة على غيرها من الشركات في مجال الأداء المالي، يضمن لها مركزاً تنافسياً قوياً، ويفتح الآفاق أمامها للإنتلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره، وتكمن أهميته أيضاً بما يتعلق بالعوامل البيئية الخارجية، إذ أنّ الشركة ذات الأداء المالي المرتفع، تكون أكثر قدرة على الإستجابة في تعاملها مع الفرص والتهديدات البيئية الجديدة، كما أنها تتعرض لضغط أقل من أصحاب المصالح والحقوق، مقارنةً بغيرها من الشركات والتي تعاني من الأداء المالي الضعيف (الدعاس، 2010).

تهتم البنوك بعملية تقييم وقياس الأداء المالي لقدرتها على بيان المشاكل التي تواجه البنك، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، والتعرف على الوضع العام للبنك من حيث الكفاءة والفاعلية والإستخدام الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الربحية والإستمرارية ومعرفة الإحتياجات المستقبلية (صليحة، 2014).

ويرى الباحث أن أهمية الأداء المالي للمنشآت يكمن بتقديمه صورة فعلية عن الوضع القائم، حيث يشير إلى مراكز القوة والضعف، لتتبنى الإدارة في ما بعد للعمل على دعم وتعزيز مراكز القوة، والتخلص والإبتعاد عن جوانب الضعف وتصويب الإنحراف في مسار العمل.

3-3-2 أهداف تقييم الأداء المالي

يُعتبر تقييم الأداء المالي أداة رئيسية لازمة للرقابة على الشركة، فهي تظهر من أجل تصحيح وتعديل الإستراتيجية وترشيد استخدام الموارد المتاحة، ولكي يتم معرفة ما حققته الإدارة من نتائج أو ما أهدرته من فرص يجب عليها تقييم أدائها وخاصة الأداء المالي.

- ويُعرف تقييم الأداء المالي بالعملية التي يتم من خلالها مقارنة الأهداف المعيارية والمخططة مع الإنجازات الحقيقية الفعلية، ومن ثم العمل على ضبط الانحرافات النوعية والكمية بينهما ومعالجة الانحرافات السلبية وتشجيع الانحرافات الايجابية(شنوف، 2013).

- ويرى عبد الغني(2006) أن تقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة.

- في حين عرّفه Kaya (2016) بأنه دراسة مرجعية للإنجازات التي تم تحقيقها بالإستناد على معايير العمل، التي يتم وضعها بهدف إعطاء تقييم للأداء بوصفه عامل ضبط ورقابة وإرشاد لمهام العاملين على جميع المستويات الإدارية وبهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة. ويمكن تلخيص أهداف تقييم الأداء المالي من خلال النقاط التالية(الخطيب، 2010):

1) أداة لتقييم مستوى نجاح الشركة من خلال مقارنتها بالأهداف المدرجة في خطتها ومدى كفاءتها بإستخدامها لمواردها المتاحة لتحقيق عوائد بأقل كلفة، والكشف عن مواطن الضعف وتحليل وبيان المُسبب، ووضع الحلول اللازمة لتصحيحها والوقوف على نقاط الضعف والقوة وتصويبها.

2) خفض التكاليف وزيادة العوائد، من خلال الإسراع في الكشف عن الانحرافات عن طريق عملية تقييم الأداء المالي في موقع محدد يمنع تسريه إلى المواقع الأخرى، مما يؤدي إلى تحجيم الانحراف وتقليل الخسائر.

3) يكشف مساوئ الإسراف في الأموال، وفي الإجراءات وشكليات العمل، مما يتنافى مع القواعد الصحيحة للأداء العام السليم.

4) يعمل على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام المختلفة للوحدة الاقتصادية، مما يسهم في تحسين مستوى الأداء فيها.

5) يظهر تطور الشركة في مسيرتها نحو الأفضل أو الأسوأ من خلال المقارنة مع الشركات المماثلة.

6) تسهم عملية تقييم الأداء المالي في تحسين وتطوير أداء المسؤولين، فهي تساعد الرؤساء الإداريين في اكتشاف جوانب الضعف والقصور في كفاءة العاملين، والعمل على معالجتها عن طريق التنمية والتدريب، فضلاً عن تبصير العاملين بمجال النقص والضعف في مستوى كفاءتهم، كي يعملوا على تقوية هذه الجوانب بجهودهم الذاتية (الفرطوسي، 2010).

7) إتاحة المعلومات المطلوبة لإجراء عملية التحليل، والمقارنة، وتفسير القوائم المالية، وفهم التفاعل بين القوائم المالية؛ بحيث تتيح لأصحاب القرار عملية الرقابة والتخطيط ومن ثم اتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة.

8) فرض الرقابة على السيولة والتحصير للموازنة السنوية.

9) اقتناص الفرص الإستثمارية للشركات.

ومن هنا يرى الباحث أن الهدف العام لتقييم الأداء المالي هو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفق الخطط الموضوعة، بحيث يتم تفسير وكشف الانحرافات السلبية ومحاولة علاجها بأسرع وقت لتفادي الوقوع في مشاكل مستقبلية جرّاء تجاهلها أو عدم علاجها.

2-3-4 مؤشرات قياس الأداء المالي

تُعدّ المؤشرات المالية نقطة البداية لرصد المشكلات المالية وتحليلها ووضع برامج لحلها، ولغرض التعرف على واقع الأداء المالي في المنشأة لابد من دراسة وتحليل المؤشرات التي تعبر

عن الأداء المالي. وتُعرف مؤشرات قياس الأداء المالي بأنها مؤشر على مستوى النشاط الذي يتم قياسه، وهي تربط الأداء الفعلي والمعياري وتحدد الانحرافات وتوضح معالم الصورة للأداء (الفرطوسي، 2010).

إن أفضل الأدلة حول قياس أداء المنظمة استراتيجيًا هو أداؤها المالي، ويستند مفهوم الأداء المالي إلى عملية التحليل المالي التي تعد الخطوة الأساسية نحو تفهم المنظمة، وبالرغم من وجود أساليب متعددة للتحليل المالي كالتحليل العمودي والأفقي لفقرات القوائم المالية، إلا أن التقنية الأساسية المستخدمة لقياس الأداء ضمن التحليل المالي هي تحليل النسب المالية، فالنسب المالية هي أدوات التشخيص الأساسية في التحليل المالي، والتي تستخدم في تقييم قوة الأداء المالي بالإضافة إلى الأداء الكلي بشكل عام، كما أن استخدام النسب والمؤشرات المالية يعد مدخلاً ذا معنى لتحديد نقاط القوة والضعف في المنظمة (Thompson and Strickland, 1999: 104).

تُعد النسب المالية من أسهل الطرق وأسرعها لإختبار الأداء المالي للمنشأة حيث أن هذه النسب تُمكن المنشأة من مقارنة أدائها مع أداء المنشآت المشابهة ضمن نفس القطاع، أو القيام بعملية مقارنة بين أداء المنظمة ووضعها المالي مع نفسها خلال فترة زمنية معينة متعاقبة وذلك لتحديد إتجاهات الأداء لديها، بحيث تصبح عملية القياس والتقييم ذات معنى (حسيني والدوري، 2000، ص236). وتُعرف النسب المالية بأنها تستخدم لتحليل القوائم المالية للشركة وهي عبارة عن عملية النظر في العلاقات بين الأرقام المختلفة في القوائم المالية لمعرفة ما إذا كانت تشير إلى علاقات إيجابية أو سلبية والتي تتطور داخل الشركة (Hock, Roden & Hock, 2020 :11).

إن أهمية استخدام النسب والمؤشرات المالية في قياس أداء المنظمات، تكمن في قدرتها على إظهار الجوانب المهمة للمركز المالي والتنافسي للمنظمة، ويذهب كل من (Thompson and Strickland, 1999: 104-105) في دراستهما إلى القول أن المنظمة التي تظهر النسب المالية

فيها أداءً ضعيفاً، عليها أن تعيد النظر باستراتيجياتها الحالية، وفي السياق نفسه يرى (David, 2001:309) في دراسته بأن من أكثر المعايير الكمية شيوعاً واستخداماً في تقييم أداء الإستراتيجيات هي النسب المالية ويلاحظ وجود سببين رئيسيين للإستخدام الواسع للمقاييس والمؤشرات المالية للأداء، أولاً إن المقاييس والمؤشرات المالية للأداء كالربح مثلاً ترتبط ارتباطاً مباشراً بالأهداف بعيدة المدى للمنظمة، والتي دائماً تكون أهدافاً مالية. ثانياً إن الإختيار الدقيق جداً للمقاييس المالية يوفر صورة إجمالية عن أداء المنظمة، هذا وإنّ المقياس المالي الكلي، مثل أرباح المنظمة أو الوحدة يعد خُلاصة لمقياس نجاح استراتيجيات المنظمة وتكتيكاتها التشغيلية، إذ أنّ نتائج الأرباح التي تكون دون التوقعات توفر إشارة إلى أنّ استراتيجيات المنظمة وتكتيكاتها لا تحقق نتائجها المرجوة، ولربما تكون غير ملائمة.

وتعتبر نسب الربحية (Profitability Ratios) من أهم مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك فهي تستخدم لقياس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد الواقعة ضمن ملكيتها، حيث يتم استخدام هذه النسب بهدف إعطاء تقييم لمدى قدرة الإدارة على توليد الأرباح من الأنشطة التشغيلية ضمن فترة زمنية محددة . ويُعرّف (الدعاس ، 2010) نسب الربحية بأنها النسب التي تقيس كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في توليد الأرباح عن طريق استخدام أصولها بكفاءة. ويرى . (Hock, Roden & Hock, 2020 :11) أن نسب الربحية هي النسب التي تقيس ربح الشركة في ما يتعلق بإجمالي

الإيرادات أو مقدار الدخل الصافي من كل دولار من المبيعات وعائدها على الأصول المستثمرة.

حيث تعتبر نسب الربحية من المؤشرات التي يهتم بها حملة الأسهم بشكل ملحوظ كونها تقيس مدى قدرة المنشآت على توليد الأرباح، حيث تمثل تلك الأرباح مصدراً لتوزيع أرباحهم، كما تدل على مدى كفاءة الإدارات في استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل لتحقيق الأرباح (Gibson, 2011).

ومن أهم المؤشرات التي تقيس الأداء المالي للبنوك والتي تم الحديث عنها في هذه الدراسة هي:
(العائد على الأصول وربحية السهم).

1. العائد على الأصول (ROA)

ربما يكون المقياس الأكثر شهرة لأداء الشركة هو العائد على الأصول، والعائد على الأصول يقيس مقدار العائد الذي تجنيه الشركة على رأس المال الذي استثمرته في أصولها، وبالتالي يقيس نجاح الشركة في استخدام التمويل لتوليد الأرباح، حيث كلما ارتفع العائد على الأصول، كان ذلك أفضل أو أكثر فاعلية. يعتبر العائد على الأصول أيضاً مقياساً جيداً للملاءة المالية وخطر الإفلاس للشركة (Hock, Roden & Hock, 2020).
(79):

ومن وجهة نظر (Zutter & Smart, 2018) أن العائد على الأصول هو أحد المؤشرات المالية الهامة التي تستخدم لقياس الربحية وتقييم الأداء المالي للشركات، ويعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإستثمار، إذ يقيس القدرة على تحقيق الأرباح من الأموال المتاحة للإستثمار ويغض النظر عن طرق تمويلها.

$$\text{العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{متوسط إجمالي الأصول}}$$

متوسط إجمالي الأصول عادةً ما يتم حسابه على أنه متوسط أرصدة البداية والنهاية للأصول لنفس فترة السنة المالية الواحدة، على النحو التالي (Hock, Roden & Hock, 2020).
(79): Hock,

$$\text{متوسط إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول في بداية المدة} + \text{الأصول في نهاية المدة}}{2}$$

حيث كلما زادت نسبة (ROA) يعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً وكلما قلت هذه النسبة يعتبر مؤشراً سلبياً على أداء الشركة.

2. العائد على السهم (EPS)

عائد السهم هو مقدار الدخل الذي كان سيحصل عليه صاحب السهم إذا تم "دفع" 100% من أرباح الشركة. بحيث يمكن توزيع الأرباح أو الاحتفاظ بها في الشركة لدعم النمو المستقبلي (Hock, Roden & Hock, 2020: 48). ومن وجهة نظر (عابد وزلمط، 2019) أن ربحية السهم هو أحد المؤشرات المالية الهامة التي تستخدم لتقييم الأداء المالي للشركات، ومن المؤشرات الهامة للسعر الحقيقي للسهم لأنه يظهر نصيب كل مساهم من ربح الشركة بعد خصم الضرائب. وتحسب ربحية السهم بعد طرح توزيعات أرباح الأسهم الممتازة من صافي الربح، ثم قسمة هذا الرقم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة.

$$\text{نصيب السهم من الأرباح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة} - \text{أرباح الأسهم الممتازة}}{\text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم المتداولة}}$$

حيث كلما زادت نسبة (EPS) يعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً وكلما قلت هذه النسبة يعتبر مؤشراً سلبياً على أداء الشركة.

2-3-5 مزايا ومحددات النسب المالية

تَعكف الإدارة للجوء للنسب المالية بوصفها واحدة من المؤشرات المستخدمة من قبل المحللين بهدف تقييم الأداء المالي الذي تم ذكره سابقاً، والتنبؤ بمدى قدرة الشركة على الإستمرار، وبالإضافة إلى سهولة احتسابها.

للنسب المالية العديد من المزايا من أهمها ما يلي (السعايدة وفريد، 2004):

- تحديد الصورة الحقيقية لوضع الشركة المالي.
- بيان مدى قدرة المنشأة على تسديد ديونها من الفوائد والقروض.
- إبداء الحكم على مدى كفاءة الإدارة.
- تحديد مكانة المنشأة في القطاع أو الصناعة المنتمية إليها.
- تقييم جدوى الاستثمار في المنشأة.

ويرى (Hock, Roden & Hock, 2020: 106) أنّ للنسب المالية أيضاً العديد من المزايا من أهمها ما يلي:

1. تتيح النسب المالية إجراء مقارنات بين أداء الشركات والصناعات المختلفة مع بعضها البعض، من خلال توفير مقاييس موحدة، ويمكن مقارنة الشركات مع بعضها البعض على أساس أدائها المالي، بغض النظر عن أحجامها النسبية أو حصصها في السوق.
2. يمكن أن تكشف النسب المالية عن الإتجاهات ونقاط القوة والضعف، مثل أن تكشف عن تدهور في معدلات السيولة أو الربحية، مما يشير إلى مشاكل مستقبلية يمكن تجنبها عن طريق معالجتها بأسرع وقت.
3. يمكن استخدام النسب المالية لتقييم جانب معين من أداء الشركة.
4. يمكن أن تكون النسب التي لها علاقة بالمبيعات والتكاليف والأرباح مفيدة في إعداد الميزانية والتتبؤ والتخطيط.
5. تستخدم البنوك النسب المالية في اتخاذ القرارات بشأن طلبات القروض التجارية، ويستخدمها مديرو الائتمان في الشركات لتحديد ما إذا كانوا سيقدمون الائتمان للعميل أم لا، وإذا تمت الموافقة على منح العميل القرض فكم المبلغ المسموح بأخذه.

وعلى الرغم من مزاياها فإن للنسب المالية مجموعة من المحددات كما يلي (الخلايلة، 2004، ص 38):

1. صعوبة تفسير النتائج على الرغم من سهولة احتساب النسب، مما يحتاج التعرف على العلاقة القائمة بين تأثيرات البيئة الخارجية من ناحية وهذه النسب من ناحية أخرى.
2. تعرض النسب المالية للتلاعب من قبل العاملين أو الإدارة في الشركة بواسطة تضخيم الأصول والغش في جرد وتقييم المخزون...إلخ.
3. تجنب النسب المالية قياس العوامل النوعية والتي تعتبر أكثر ملاءمة لأغراض التقييم واكتفائها بالأرقام الكمية، مثل تقييم مستوى خبرة العاملين وتقييم شخصية المدير العام.
4. عدم قبول النسب المالية للمقارنة ضمن فترة التضخم، فنسبة المبيعات /الأصول لا تتحسن بفعل تحسن المبيعات بل نتيجة ارتفاع الأسعار نتيجة للتضخم.

ويرى (Hock, Roden & Hock (2020 :106) أن النسب المالية مجموعة من المحددات كما يلي:

1. النسب المالية في حد ذاتها هي مجرد رقم، يجب أن يتم تفسيره بالمقارنة مع نسب الفترات السابقة أو المعايير المحددة مسبقاً أو نسب المنافسين.
2. تعتمد فائدة النسب المالية على جودة الأرقام المستخدمة في حسابها، بحيث إذا لم تكن البيانات المالية للشركة ذات مصداقية بسبب ضعف الرقابة الداخلية أو بسبب التقارير المالية الإحتيالية، فإن النسب الناتجة ستكون غير موثوقة ومضللة. ومع ذلك، فإن تحليل النسب المالية يمكن أن ينبه المحلل إلى احتمال وجود مشاكل في التقارير المالية، لأنه قد يرى أن النسب غير منطقية.

3. تشكل النسب المالية جزءاً واحداً فقط من المعلومات التي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم الشركة، حيث يجب الأخذ بعين الإعتبار الجوانب النوعية مثل معنويات الموظفين، أو المنتجات الجديدة قيد التطوير، أو سمعة الشركة، أو ولاء العملاء، أو نهج الشركة تجاه مسؤولياتها الإجتماعية.

4. يُمكن للشركات اختيار سياسات محاسبية مختلفة مثل تقييم المخزون وطريقة إحتساب مصروف الإهلاك، فتؤثر هذه الاختلافات في التقارير أيضاً على إمكانية مقارنة النسب المالية للشركات مع بعضها البعض.

5. الهدف من التحليل المالي هو عمل تنبؤات حول كيفية عمل الشركة في المستقبل، في المقابل يتم إجراء تحليل النسب المالية على البيانات التاريخية وقد لا يكون له علاقة تذكر بما يجري حالياً في الشركة.

(2-4) نبذة عامة عن الإقتصاد والقطاع المصرفي الأردني

لمحة عامة عن الإقتصاد العالمي

شهد النمو الإقتصادي العالمي تراجعاً طفيفاً في عام 2019 بالمقارنة مع عام 2018، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم 2.9 % في عام 2019 مقابل 3.6 % في 2018، ويعود هذا التراجع بشكل رئيسي إلى التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية في بعض المناطق في العالم. ومنذ بداية عام 2020، فإن العالم يعيش تطورات حالة استثنائية من الشك وعدم اليقين تسببت في انكماش الإقتصاد العالمي بشكل حاد يفوق ما كان عليه خلال الأزمة المالية العالمية 2008 وذلك في ظل في التداعيات المرتبطة بظهور فيروس كورونا المستجد Covid-19 في جميع أنحاء العالم، الأمر

الذي أدى إلى تراجع النشاط الإقتصادي العالمي بشكل ملحوظ. حيث توقع صندوق النقد الدولي في أحدث توقعاته في شهر حزيران 2020/06 أن يصل النمو الإقتصادي العالمي في نهاية عام 2020 إلى -4.9% كما توقع حدوث تعافٍ جزئي يصل إلى معدل نمو يبلغ 5.4% في عام 2021 تزامناً مع عودة النشاط الإقتصادي إلى طبيعته بمساعدة الدعم المقدم من السياسات النقدية والمالية للحد من تفاقم تبعات ومخاطر الجائحة. هذا وقد تتجاوز خسائر الناتج المحلي الإجمالي التراكمي في الإقتصاد العالمي خلال عامي 2020 و 2021 الناجمة عن جائحة كورونا 12 ألف مليار دولار (البنك المركزي الأردني، الإستقرار المالي، 2019، ص1).

لمحة عامة عن الإقتصاد الأردني

واجه الإقتصاد الأردني ولا يزال تحديات ومخاطر متنوعة، أهمها الأوضاع السياسية المضطربة في دول الجوار، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عامي 2018 و 2019 حيث بلغ 1.9% و 2% على التوالي، ليعود إلى التراجع في الربع الأول والثاني من عام 2020 جراء تداعيات جائحة كورونا. حيث تراجع النمو الإقتصادي في الربع الثاني من عام 2020 ليسجل % -3.6 إلا أنّ الإجراءات النقدية والمالية التي اتخذت منذ بداية العام 2020 حدّت من تراجع مستويات النمو بشكل كبير مقارنة مع العديد من الدول، مما يدل على نجاح السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة والبنك المركزي للتخفيف من آثار هذه الجائحة على الإقتصاد الوطني. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لآفاق الإقتصاد العالمي لشهر نيسان 2020/04 من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الإقتصادي في الأردن إلى -3.4% حتى نهاية عام 2020 قبل تحسنه في عام 2021 ليبلغ 3.7% (البنك المركزي الأردني، الإستقرار المالي، 2019، ص"ج").

لمحة عامة عن القطاع المصرفي الأردني

تُعتبر البنوك المكوّن الرئيسي للقطاع المالي في الأردن البالغ حجم موجوداته ما قيمته 51.1 مليار دينار كما في نهاية عام 2019. حيث شكلت موجودات البنوك المرخصة ما نسبته 93.5 % من إجمالي موجودات القطاع المالي، بحيث يتكون القطاع المالي في المملكة الأردنية الهاشمية من البنوك وشركات التأمين وشركات الوساطة والخدمات المالية المتنوعة وشركات الصرافة وشركات التمويل الأصغر وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد بالإضافة إلى شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة(البنك المركزي الأردني، الإستقرار المالي، 2019، ص23).

يحتل القطاع او الجهاز المصرفي في الأردن المرتبة الأولى من حيث حجم هذا القطاع اذا ما قورن بالقطاعات المالية الأخرى ويشتمل القطاع المصرفي على:

- البنك المركزي : تأسس البنك المركزي الأردني في عام 1964 بموجب قانون خاص، ويتمتع البنك المركزي بشخصية اعتبارية مستقلة، وأن أهدافه هي الحفاظ على الإستقرار النقدي في المملكة وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني والمساهمة في تحقيق الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة والمساهمة في تشجيع النمو الإقتصادي وفق السياسات الاقتصادية العامة للمملكة(البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2019، ص144). حيث يتولى البنك المركزي مهمة الإشراف والرقابة على قطاع البنوك وشركات الصرافة بالإضافة إلى شركات التمويل الأصغر التي أصبحت خاضعة لرقابة البنك المركزي اعتباراً من 2015/6/1 في ما يجري العمل حالياً على نقل مهمة الإشراف والرقابة على شركات التأمين إلى البنك المركزي الأردني بعد أن

كانت تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة(البنك المركزي الأردني، الإستقرار المالي، 2019، ص23).

- البنوك المرخصة : بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن 24 بنكاً في نهاية عام 2019، وتتوزع هذه البنوك إلى ستة عشر بنكاً أردنياً، منها ثلاثة بنوك إسلامية، وثمانية فروع لبنوك أجنبية، منها فرع لبنك إسلامي. وتمارس جميع هذه البنوك أنشطتها من خلال 862 فرعاً و81 مكتباً موزعة داخل المملكة (البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، 2019، ص37).

بحيث يمكن تقسيم البنوك العاملة في الأردن وعددها 24 بنكاً إلى ما يلي:

1. البنوك التجارية الأردنية: وعددها 13 بنكاً.
2. البنوك الإسلامية الأردنية: وعددها 3 بنوك.
3. البنوك التجارية غير الأردنية (الأجنبية): وعددها 7 بنوك.
4. البنوك الإسلامية غير الأردنية (الأجنبية): وعددها بنك واحد.

(2-5) البنوك التجارية

تُعتبر البنوك التجارية أحد المنشآت الاقتصادية المتخصصة التي تتعامل في النقود، حيث أنّها الجهة أو المكان التي يلتقي فيها عرض النقود والطلب عليها، وهذا يرجع إلى أن هذه البنوك تعمل ضمن نظام وكفاءة عالية، حيث تقوم على تجميع ودائع ومدخرات الأفراد والمنشآت، كما تُعد أداة ضرورية تقوم بمهمة التمويل اللازم للأفراد والتجار والمنتجين من خلال ما توفره وتمنحه من ائتمان.

2-5-1 مفهوم البنوك التجارية

تُعرّف البنوك التجارية بأنها المؤسسات التي تختص بقبول الودائع بجميع أنواعها الجارية وتحت الطلب أو لأجل، وبالمقابل تقوم بتقديم جميع أنواع القروض، وتقوم بتقديم الخدمات المصرفية من فتح الإعتمادات المستندية لعملائها وتحصيل الصكوك المسحوبة من قبل العملاء، وتقوم بأية أعمال مصرفية أخرى (الحلاق والعجلوني، 2010، ص25).

ويري (بوقديرة، 2014) أنّ البنوك هي مؤسسة وسيطة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء، الأولى لديها عجز أموال وتحتاج لأموال الغير لتشغيلها وإستثمارها، والثانية لديها فائض من الأموال تحتاج لحمايته وتنميته، حيث تقوم بقبول الودائع لأجل أو عند الطلب، وتزاول عمليات التمويل خارجياً وداخلياً، وتُتمّي المدخرات وتستثمر الأموال في الداخل والخارج، وتساهم في إقامة المشروعات وما يتطلب من عمليات مصرفية ومالية وتجارية لأي أوضاع يقرها البنك المركزي.

وعرف (البنك المركزي الأردني، 2000) البنك بأنه الشركة التي يرخص لها بممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام هذا القانون بما في ذلك فرع البنك الأجنبي المرخص له بالعمل في المملكة.

ويري الباحث أن البنك هو عبارة عن شركة مرخصة وفقاً للمتطلبات والشروط المنصوص عليها من قبل قانون البنك المركزي على أن لا يقل رأس ماله عن 100 مليون دينار للبنوك الأردنية و 50 مليون دينار لفروع البنوك الأجنبية (البنك المركزي الأردني، 2010)، بحيث تكمن وظيفته الأساسية بقبول الودائع بمختلف أشكالها واستخدام تلك الودائع لمنح القروض للعملاء، بحيث تكون نسب الفائدة المتحصلة من القروض أكبر من نسب الفائدة المعطاه لأصحاب الودائع. حيث أنّ الحد الأدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى إجمالي الموجودات المطلوبة من البنوك هي 6% (البنك

المركزي الأردني، 2003)، أي أنّ الجزء الأكبر من أصول البنوك يتم تمويلها بشكل رئيسي من المصادر الخارجية (ودائع العملاء)، والجزء المتبقي منها يتم تمويلها داخلياً من (المساهمين).

2-5-2 وظائف البنوك التجارية

ذكر (البنك المركزي الأردني، 2000، ص15) وظائف البنوك في المادة رقم (37) كما يلي:

يمارس البنك وفقاً لترخيصه من البنك المركزي الأنشطة المالية التالية:

1. قبول الودائع بمختلف أشكالها.
2. منح الائتمان بجميع أنواعه بما في ذلك تمويل العمليات التجارية.
3. تقديم خدمات الدفع والتحويل.
4. إصدار أدوات الدفع بما في ذلك السحوبات البنكية وبطاقات الدفع والائتمان والشيكات السياحية وإدارتها.
5. التعامل بأدوات السوق النقدي وبأدوات سوق رأس المال بيعاً وشراءً سواءً لحسابه أو لحساب عملائه.
6. شراء الديون وبيعها سواء بحق الرجوع أو بدونه.
7. التمويل بطريقة التأجير.
8. التعامل بالعملات الأجنبية في أسواق الصرف الآتية والآجلة.
9. إدارة إصدارات الأوراق المالية أو التعهد بتغطيتها وتوزيعها والتعامل بها.
- 10- تقديم الخدمات الإدارية والاستشارية للمحافظ الاستثمارية وتقديم خدمات أمين الاستثمار، ويشمل ذلك إدارة الأموال واستثمارها لحساب الغير.
- 11- عمليات الإدارة والحفظ الأمين للأوراق المالية والأشياء الثمينة.

12- تقديم خدمات الوكيل او المستشار المالي.

13- أي أنشطة أخرى تتعلق بأعمال البنوك يوافق عليها البنك المركزي بموجب أوامر خاصة

يصدرها لهذه الغاية.

2-5-3 أهمية البنوك التجارية

تكمن أهمية البنوك التجارية من خلال دورها في جمع الأموال وضخها في الاستثمارات التي تسهم في تحسين وتطوير قطاعات اقتصادية عديدة، وتبرز أهمية البنوك التجارية من خلال نقاط عديدة منها (عولمي، 2016):

1- للبنك دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية، من خلال منح الائتمانات، بحيث يخدم القرض

المصلحة الاقتصادية للعميل والمجتمع.

2- تخدم البنوك العملاء على توزيع المخاطرة من خلال تنويع الإستثمارات قصيرة الأجل

وطويلة الأجل.

3- مقدره البنك على تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل من باقي المؤسسات المالية، كما

يستطيع تلبية الاحتياجات الائتمانية للأفراد والحكومات والشركات.

4- يلعب البنك دور الوسيط بين المستثمر وصاحب العمل، حيث يوفر البنك أماكن لتوظيف

الأموال بالشروط والفترة المناسبة لكل من المستثمرين وأصحاب الأعمال.

(2-6) الدراسات السابقة

2-6-1 الدراسات باللغة العربية

تم عرض الدراسات السابقة باللغتين العربية والأجنبية وحسب تسلسلها الزمني وعلى النحو الآتي:

دراسة السرطاوي، (2015)، بعنوان:

"أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي. واستناداً للمنهج الكمي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(240) شركة مالية مدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة (2008-2014)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص الحاكمية المؤسسية والمتمثلة بكل من (تركز الملكية، حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، فصل منصب رئيس المجلس والمدير التنفيذي وملكية المديرون)، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من (القيمة السوقية المضافة، العائد على الاستثمار، هامش صافي الربح، العائد على الأصول والعائد على السهم العادي) كمؤشرات للأداء المالي، كما تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة المتمثلة بكل من (حجم الشركة، الرافعة المالية ونوع القطاع).

وقد كشفت نتائج تحليل المربعات الصغرى العادية المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لكافة خصائص الحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المالية المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي على الرغم من تفاوت تطبيق الحاكمية المؤسسية بين دول

المجلس. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المشرفة على الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي على تطوير دليل موحد للحاكمية المؤسسية، وذلك لما لتوحيد السياسات والممارسات المؤسسية من مردود اقتصادي وسياسي يسهم في تحقيق الإستقرار الاستراتيجي والاستثماري من خلال زيادة آفاق التعاون بين دول المجلس.

دراسة خليصة، (2016)، بعنوان:

"أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر. واستناداً للمنهج الكمي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(10) شركات مدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة (2011- 2013)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص مجلس الإدارة هي (حجم مجلس الإدارة، والخبرة المالية، وتركز الملكية، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة)، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الاداء المالي (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية).

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن عدم وجود تأثير لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر محل الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إجراء المزيد من الدراسات مع اختيار مجموعة أخرى من الخصائص مع توسيع عينة الدراسة.

دراسة الزعبي، (2016)، بعنوان:

"أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة (إستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية مجلس الإدارة، وعدد إجتماعات مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة) وبعض المتغيرات الأخرى (حجم الشركة، حجم مكتب التدقيق، درجة تعقيد عمليات الشركة، مخاطر التدقيق) على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان للفترة (2011-2014)، تكونت عينة الدراسة من (61) شركة صناعية توفرت جميع بياناتها اللازمة لإحتساب متغيرات الدراسة، وقد تم الحصول على البيانات المطلوبة من خلال التقارير السنوية المنشورة لشركات عينة الدراسة على موقع بورصة عمان، وقد تم إستخدام تحليل الإنحدار المتعدد لإختبار فرضيات الدراسة.

أظهرت نتائج تحليل الإنحدار المتعدد وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس (Gender) أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب التدقيق، وعدم وجود علاقة بين كل من (إستقلالية مجلس الإدارة، وإزدواجية مجلس الإدارة، وعدد إجتماعات أعضاء مجلس الإدارة، والتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة) وبين أتعاب التدقيق، كذلك أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من (حجم الشركة موضع التدقيق وعدد الشركات التابعة لها وحجم مكتب التدقيق) وبين أتعاب التدقيق.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصية بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية في نفس الموضوع والتي تأخذ بالإعتبار العديد من الجوانب والمتغيرات التي لم يتم تغطيتها في الدراسة الحالية التي من الممكن أن

تلقي مزيداً من الضوء على تأثير خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق، كذلك أوصت الدراسة بإجراء دراسة مقارنة بين الأردن والدول المتقدمة أو النامية لمعرفة مدى تأثير الإطار المؤسسي على مستوى أتعاب التدقيق.

دراسة طريف، (2017)، بعنوان:

"أثر خصائص مجلس الإدارة على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمّان المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمّان المالي. واستناداً للمنهج الوصفي التحليلي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(120) شركة مدرجة في سوق عمّان المالي خلال الفترة (2013-2015)، كعينة لهذه الدراسة، خصائص مجلس الإدارة (قيمة المزايا والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ، ونسبة الملكية العائلية في مجلس الإدارة ، عدد اجتماعات مجلس الإدارة) واعتمادها على (العائد على الأصول ، العائد على حقوق المساهمين ، Tobin's Q) و بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة (حجم الشركة ، نوع نشاط الشركة ، نسبة نمو المبيعات).

أظهرت نتائج الدراسة الى وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي وبوجود المتغيرات المعدلة من خلال وجود أثر إيجابي لمتغيرات قيمة المزايا والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ونسبة الملكية العائلية في مجلس الإدارة ونوع نشاط الشركة كما وجدت الدراسة وجود أثر سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة وحجم الشركة على الأداء المالي للشركات عينة الدراسة.

وأوصت الدراسة بضرورة تطبيق أسس وقواعد الحاكمة المؤسسية في جميع الشركات وزيادة الرقابة عليها، وضرورة التزام الشركات المساهمة العامة بما جاء في دليل قواعد حاكمية الشركات.

دراسة شبير، (2017)، بعنوان:

"أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. واستناداً للمنهج الكمي تم إجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(49) شركة مدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2011- 2015)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من الآليات (حجم مجلس الإدارة، ونسبة ملكية المديرين، والفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، والتمويل بالدين، والمكافآت الإدارية)، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، وربحية الشركة).

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي للرافعة المالية في تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وأن تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين يتأثر بشكل سلبي بكل من الفصل بين الواجبات والمكافآت الإدارية، كما اظهرت النتائج عدم وجود تأثير لكل من حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية المديرين في تخفيض تكاليف الوكالة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الخاصة بتنظيم دورات تدريبية للمحاسبين للتعرف على مبادئ حوكمة الشركات وكيفية تطبيقها وآلياتها وآثارها الإيجابية على إدارة الشركات والمستثمرين.

دراسة مسمح، (2018)، بعنوان:

"أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين".

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. واستناداً للمنهج الكمي تم إجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(28) شركة مدرجة

في بورصة فلسطين خلال الفترة (2013- 2017)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات تمثلت بكل من (نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية، وتركز الملكية)، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بكل من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق المساهمين، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية).

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لتركز الملكية على كافة مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وأن مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتأثر بشكل سلبي بنسبة الملكية المؤسسية، وعدم وجود تأثير لكل من نسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة فاعلية مجلس الإدارة في اختيار ومراقبة الإدارة التنفيذية للمساهمة في تعظيم ثروة المساهمين بما يضمن توازن المصالح بين جميع الأطراف.

دراسة الخدّاش والوشلي، (2019)، بعنوان:

"تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمّان: حالة البنوك وشركات التأمين".

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر تنوع مجلس الإدارة على أداء الشركات المالية المدرجة في بورصة عمّان. واستناداً للمنهج الكمي تم إجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(15) بنكاً و(23) شركة تأمين مدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة (2010-2015)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمتمثلة بكل من (تنوع الجنس، وتنوع الجنسية، وتنوع المؤهلات التعليمية) كتتنوع لمجلس الإدارة، بالإضافة إلى الاعتماد على مجموعة من مؤشرات

الاداء المالي المتمثلة بكل من (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية)، كما وتم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الضابطة (حجم الشركة، ونوع القطاع). وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن عدم وجود تأثير لكل من تنوع الجنس، وتنوع الجنسية، وتنوع المؤهلات التعليمية للملكية المؤسسية على الأداء المالي للشركات المالية المدرجة في بورصة عمّان عينة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام أكثر للتنوع في بنود دليل قواعد الحاكمة، حتى وإن لم تكن الاستجابة فورية من قبل الشركات.

دراسة اغنيم، (2019)، بعنوان:

"أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية. وتم تطبيق الدراسة على جميع الشركات غير المالية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وقد بلغ حجم العينة (131) شركة خلال الفترة (2015-2017)، حيث تمثلت خصائص مجلس الإدارة ب(حجم المجلس، استقلالية أعضاء المجلس، الخبرة المالية لأعضاء المجلس، عدد اجتماعات المجلس، العضوية في أكثر من مجلس، ملكية أعضاء المجلس لأسهم الشركة)، وتم قياس إدارة الأرباح من خلال التلاعب بالمبيعات بالاعتماد على نموذج (Roychowdhury, 2006)، كما اشتملت الدراسة على عدة متغيرات ضابطة هي حجم الشركة، الرافعة المالية، العائد على الأصول، حجم شركة التدقيق (Big 4). ولاختبار الفرضيات تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد باستخدام بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والخبرة المالية لأعضاء المجلس على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، بينما لم تظهر الدراسة أي أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرات الأخرى على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وفيما يخص المتغيرات الضابطة توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي لحجم الشركة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وبشكل خاص التركيز على وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين في المجلس وذوي الخبرة المحاسبية والمالية.

الطراونة، (2019)، بعنوان:

"أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر خصائص مجلس الإدارة والمتمثلة بـ (حجم المجلس، واستقلالية الأعضاء، والخبرات المالية والمحاسبية، وعدد الاجتماعات) والملكية الداخلية والمتمثلة بـ (ملكية أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم، وملكية الإدارة العليا التنفيذية وأقاربهم) على جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق، وفترة الاحتفاظ بالعميل، والارتباط بمكاتب العالمية) في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ولتحقيق أهداف الدراسة، تم جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من خلال بيانات هيئة الأوراق المالية وبورصة عمّان وتقارير جمعية المحاسبين القانونيين، وتكون مجتمع الدراسة والذي هو نفسه عينتها من (65) شركة صناعية مدرجة في سوق عمّان المالي خلال الفترة (2012-2017)، تم استخدام برنامج

التحليل الإحصائي (SPSS) لإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات.

ساهمت هذه الدراسة في فهم العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية وجودة التدقيق وتقديم المقترحات لتعزيز دور مجلس الإدارة للشركات الصناعية الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود أثر هام لخصائص مجلس الإدارة المتمثلة ب (حجم المجلس والخبرات المالية والمحاسبية، وعدد الاجتماعات) على جودة التدقيق في الشركات الصناعية الأردنية، كما ظهر أيضاً عدم وجود أثر لاستقلالية الأعضاء وملكية أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم وملكية الإدارة التنفيذية وأقاربهم على جودة التدقيق.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بضرورة اهتمام الشركات الصناعية محل الدراسة بخصائص مجلس إدارتها من خلال اتخاذ السياسات والإجراءات الملائمة لتحديد نوعية وخصائص أعضاء مجلس الإدارة وذلك للأثر الواضح الذي يؤديه مجلس الإدارة في جودة التدقيق.

أبو عاقولة، (2019)، بعنوان:

"أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، حيث تمثلت خصائص مجلس الإدارة ب (حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي، خبرة أعضاء مجلس الإدارة، وجنس مجلس الإدارة)، أما هيكل الملكية فقد تمثل ب (تركز الملكية) بالإضافة إلى المتغيرات الضابطة والتي تمثلت ب (حجم الشركة، عمر الشركة، ونتيجة أعمال الشركة). تم قياس توقيت إصدار التقارير المالية بالفترة الكلية لتأخر إصدار التقارير

المالية (TRL)، حيث شملت عينة الدراسة (52) شركة مساهمة عامة صناعية مدرجة في بورصة عمان للأعوام (2014-2017)، وتم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد لفحص العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، وجنس مجلس الإدارة، وتركز الملكية، وعمر الشركة على تأخر إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، بينما كان لكل من خبرة أعضاء مجلس الإدارة نتيجة أعمال الشركة تأثيراً سلبياً ذا دلالة إحصائية على تأخر إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. ومن الجدير ذكره أن الدراسة لم تسجل أي أثر ذي دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة، ازدواجية مهام الرئيس التنفيذي، وحجم الشركة على تأخر إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية. وتوصي الدراسة بضرورة حث الشركات التي تتأخر في إصدار تقاريرها المالية السنوية نحو الالتزام بالمدد المحددة لنشر التقارير المالية المنصوص عليها في التشريعات والقوانين، بالإضافة إلى زيادة الالتزام بتطبيق قواعد ومبادئ حوكمة الشركات.

2-6-2 الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة (Suman et al., 2016) بعنوان:

“The Impacts of Ownership Structure on Firm Performance”.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الهندية. واستناداً للمنهج الكمي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(228) شركة صناعية مدرجة في بورصة مومباي خلال الفترة (2011-2015)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص

هيكل الملكية هي (نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية)، بالإضافة إلى الاعتماد على العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لنسبة الملكية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الصناعية، وأن الأداء المالي للشركات الصناعية يتأثر بشكل سلبي بنسبة الملكية العائلية، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير لنسبة الملكية الأجنبية على الأداء المالي للشركات الصناعية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة مستوى الإفصاح حول هيكل الملكية في هذه الشركات من أجل رفع مستوى شفافية الإفصاح، مما يزيد من ثقة المستثمرين بالشركة، وبالتالي زيادة جذب الاستثمارات والانعكاس بشكل إيجابي على الأداء المالي.

دراسة (Phung & Mishra, 2016) بعنوان:

“Ownership Structure and Firm Performance: Evidence from Vietnamese Listed Firms”.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية. واستناداً للمنهج الكمي تم إجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ (2744) شركة صناعية مدرجة في الاسواق المالية في الفيتنام خلال الفترة (2007-2012)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة بكل من (نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية)، بالإضافة إلى الاعتماد على العائد على الأصول كمؤشر للأداء المالي.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لنسبة الملكية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية، وأن أداء الشركات المدرجة

في البورصات الفيتنامية تتأثر بشكل سلبي بنسبة الملكية العائلية، بالإضافة إلى عدم وجود تأثير لنسبة الملكية الأجنبية على أداء الشركات المدرجة في البورصات الفيتنامية. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الملكية المؤسسية من أجل تعظيم ثروة المساهمين بما يضمن توازن المصالح بين جميع الأطراف.

دراسة (Shan & Gong, 2017) بعنوان:

“The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Static and Dynamic Panel Data Evidence from China’s Listed Companies”.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الصينية المدرجة في السوق المالي. واستناداً للمنهج الكمي تم إجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ (288) شركة مالية مدرجة في بورصة شنغهاي في الصين خلال الفترة (2003-2011)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة بكل من (حجم مجلس الإدارة، وتركز الملكية، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة)، بالإضافة إلى الاعتماد على $Tobin's Q$ كمؤشر للأداء المالي.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لكل من تركز الملكية واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على أداء الشركات الصينية، وعدم وجود تأثير لحجم مجلس الإدارة على أداء الشركات الصينية. وأوصت الدراسة بضرورة زيادة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للأثر الإيجابي في الأداء المالي، وحل مشكلة الوكالة الناتجة عن الفصل بين الإدارة والمالكين.

دراسة (Fadzilah, 2017) بعنوان :

"Board of Directors" Characteristics and Earnings Management of

Family owned Companies".

سعت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات المملوكة من قبل العائلة في ماليزيا، وباستخدام عينة مكونة من (184) شركة مدرجة في السوق الرئيسي لبورصة ماليزيا خلال الفترة (2009-2012)، حيث بلغ عدد المشاهدات (736)، وقد تم قياس المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدل ونموذج مطابقة الأداء مع المستحقات التقديرية، واختبار العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، اعتمدت الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار التوزيع الطبيعي وتحليل الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتحليل انحدار المربعات الصغرى العادي. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة بين متغيرين فقط من خصائص مجلس الإدارة مع إدارة الأرباح وهما استقلالية أعضاء المجلس وتكرار اجتماعات المجلس حيث كانت هذه العلاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين استقلالية أعضاء المجلس وإدارة الأرباح بينما لم تكن ذات دلالة إحصائية بنسبة لتكرارات اجتماعات المجلس، أما بنسبة لحجم مجلس الإدارة، وازدواجية المنصب للمدير التنفيذي، وتعدد العضويات لأعضاء المجلس لم تتوصل الدراسة لوجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية، وقد أوصت الدراسة بضرورة عمل دراسات مستقبلية على نطاق الشركات الصغيرة والمتوسطة حتى يتمكنوا من تعميم هذه النتائج.

دراسة (Mohammed, 2018) بعنوان:

“The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan”

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان. واستناداً للمنهج الوصفي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(90) شركة اردنية مدرجة

في بورصة عمّان خلال الفترة (2013-2016)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة بكل من (نسبة الملكية المؤسسية، ونسبة الملكية العائلية)، بالإضافة إلى الاعتماد على كل من Tobin's Q، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، كمؤشرات للأداء المالي، كما تم الاعتماد على حجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة.

وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة الملكية المؤسسية ونسبة الملكية العائلية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمّان. وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء اهتمام أكثر لموضوع هيكل الملكية وخاصة في البلدان النامية من خلال اجراء المزيد من الدراسات مع تناول متغيرات اخرى لم تتطرق لها هذه الدراسة.

دراسة (Zrai & Fadzil, 2018) بعنوان:

“The impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan”.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمّان. واستناداً للمنهج الكمي تم اجراء تحليل محتوى للقوائم المالية لـ(228) شركة صناعية وخدمية مدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة (2015-2016)، كعينة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من خصائص هيكل الملكية والمتمثلة بكل من (نسبة الملكية العائلية، ونسبة الملكية الأجنبية)، بالإضافة إلى الاعتماد على العائد على حقوق الملكية كمؤشر للأداء المالي. وقد كشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد المطبق في هذه الدراسة عن وجود تأثير إيجابي لكل من نسبة الملكية العائلية ونسبة الملكية الأجنبية على الأداء المالي للشركات الصناعية والخدمية المدرجة في

بورصة عمّان. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على زيادة الدراسات حول دور هيكل الملكية واثرها على الأداء المالي لقطاع البنوك في الدول النامية مثل الأردن مع اخذ متغيرات اخرى لم تتناولها الدراسة.

3-6-2 الإستفادة من الدراسات السابقة

جدول رقم

(2-2) الإستفادة من الدراسات السابقة

الرقم	اسم الباحث/ة - السنة - عنوان الدراسة السابقة	الإستفادة من الدراسات السابقة
1	دراسة السـرطاوي، (2015)، بعنوان: "أثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.
2	دراسة خليصة، (2016)، بعنوان: "أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في إعداد الأدب النظري.
3	دراسة الزعبي، (2016)، بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمّان: دراسة تحليلية".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.
4	دراسة طريف، (2017)، بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمّان المالي".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على خصائص مجلس الإدارة.
5	دراسة شـبـير، (2017)، بعنوان: "أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في إعداد الأدب النظري.
6	دراسة مسـمح، (2018)، بعنوان: "أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في إعداد الأدب النظري.
7	دراسة الخـدـاش والوشلي، (2019)، بعنوان: "تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمّان: حالة البنوك وشركات التأمين".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.
8	دراسة اغـنـيم، (2019)، بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح: دليل من الأردن".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.
9	الطراونة، (2019)، بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.

الرقم	اسم الباحث/ة - السنة - عنوان الدراسة السابقة	الإستفادة من الدراسات السابقة
10	أبو عاقول، (2019)، بعنوان: "أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية علي توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في تحديد متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.
11	دراسة (Suman et al., 2016) بعنوان: "The Impacts of Ownership Structure on Firm Performance".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في إعداد الأدب النظري.
12	دراسة (Phung & Mishra, 2016) بعنوان: "Ownership Structure and Firm Performance: Firms Evidence from Vietnamese Listed".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على منهجية الدراسة المتبعة.
13	دراسة (Shan & Gong, 2017) بعنوان: "The Impact of Ownership Structure on Firm Panel Data Performance: Static and Dynamic Evidence from China's Listed Companies".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في إعداد الأدب النظري.
14	دراسة (Fadzilah, 2017) بعنوان: "Board of Directors Characteristics and Earnings Management of Family owned Companies".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على منهجية الدراسة المتبعة.
15	دراسة (Mohammed, 2018) بعنوان: "The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في إعداد الأدب النظري.
16	دراسة (Zrai & Fadzil, 2018) بعنوان: "The impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan".	استفاد الباحث في دراسته الحالية من الدراسة السابقة في التعرف على منهجية الدراسة المتبعة.

4-6-2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي كدراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان، وتميزت هذه الدراسة عما سبقها من دراسات أنها شملت - حسب علم الباحث - جميع خصائص مجلس الإدارة، وعلى الرغم من تشابه عواملها مع بعض الدراسات مثل دراسة طريف (2017)، إلا أنها اختلفت من حيث مجتمع ومتغيرات الدراسة. كما وتميزت الدراسة الحالية عما سبقها من الدراسات في حداتها، حيث تم إجراؤها في عام 2020 وتم تطبيقها على البيانات المالية للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة ما بين (2010-2019).

الفصل الثالث: منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(1-3) تمهيد

(2-3) منهجية الدراسة

(3-3) مجتمع وعينة الدراسة

(4-3) مصادر جمع البيانات

(5-3) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

(6-3) المعالجات الإحصائية

(7-3) نماذج (معادلات) الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

(1-3) تمهيد

تُعد منهجية الدراسة والإجراءات المتبعة فيها إحدى أهم المحاور الرئيسية التي يتم الاستناد إليها لإنجاز الجانب العملي للدراسة، حيث يتم من خلالها الحصول على البيانات اللازمة لإجراء التحليل الإحصائي، وذلك من أجل التوصل لنتائج تُمكن الباحث من تفسيرها، وبالتالي يتم تحقيق الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها.

يظهر هذا الفصل المنهجية المتبعة وأسباب اختيارها، ومجتمع الدراسة وعينتها، ومصادر جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة وطريقة قياسها، بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية المتبعة في هذه الدراسة، وكيفية تطوير نموذج الدراسة.

(2-3) منهجية الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة وأهدافها التي تسعى إلى تحقيقها، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي الذي يقوم بدراسة الظاهرة كما هي على أرض الواقع دون تدخل الباحث بها، بالإضافة إلى كونها من المناهج التي تقوم بوصف دقيق وكمي، حيث لا يتوقف هذا المنهج عند جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، بل يتعداه إلى تحليل واستخراجات العلاقات والتأثيرات المرتبطة بالظاهرة، من أجل الوصول إلى التفسيرات والإستنتاجات التي يبنيها الباحث عليها التصور المقترح للدراسة، بالإضافة إلى زيادة رصيد المعرفة حول الموضوع. وبناءً على الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يتمحور حول بيان أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي لدى البنوك

التجارية الأردنية، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال تحليل محتوى القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان خلال الفترة (2010-2019).

وذلك من خلال الإطلاع على التقارير المالية لإستخراج أبعاد المتغير المستقل لخصائص مجلس الإدارة والمتمثل بكل من (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية، وتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة). ومن ثم استخراج أبعاد المتغير التابع وهو الأداء المالي والمتمثل في (العائد على الأصول، والعائد على السهم)، ليتم بعد ذلك التوصل الى العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

(3-3) مجتمع وعينة الدراسة

يتكوّن مجتمع الدراسة من جميع مفردات الظاهرة قيد الدراسة، وبناءً على أهداف ومشكلة الدراسة فإن المجتمع المستهدف لهذه الدراسة يتكون من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان والبالغ عددها (13) بنكاً تجارياً وفقاً لموقع بورصة عمّان (ASE, 2020)، والتي تتوفر بياناتها المالية خلال الفترة ما بين 2010 إلى 2019، حيث تم اتباع منهج المسح الشامل، بسبب توفر جميع البيانات اللازمة لاحتساب كافة المتغيرات ضمن نموذج الدراسة خلال الفترة الزمنية المطلوبة.

جدول رقم
(1-3) عينة الدراسة

البنوك التجارية الأردنية				
الموقع الإلكتروني	تاريخ التأسيس	الرمز الحرفي	اسم البنك	الرقم
www.arabbank.com.jo	1930	ARBK	البنك العربي	1
www.ahli.com	1956	AHLI	البنك الأهلي الأردني	2
www.cab.jo	1960	CABK	بنك القاهرة عمان	3
www.bankofjordan.com	1960	BOJX	بنك الأردن	4
www.hbtf.com	1974	THBK	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	5
www.jkb.com	1977	JOKB	البنك الأردني الكويتي	6
www.ajib.com	1978	AJIB	بنك الاستثمار العربي الأردني	7
www.jcbank.com.jo	1978	JCBK	البنك التجاري الأردني	8
www.investbank.jo	1989	INVB	البنك الاستثماري	9
www.bank-abc.com/world/Jordan	1989	ABCO	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن) - بنك ABC	10
www.bankaletihad.com	1991	UBSI	بنك الاتحاد	11
www.sgbj.com.jo	1993	SGBJ	بنك سوسيته جنرال / الأردن	12
www.capitalbank.jo	1996	EXFB	بنك المال الأردني	13

(3-4) مصادر جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على كافة المعلومات والبيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة على المصادر الثانوية باستخدام ما يلي:

- 1) بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، حيث يمتاز هذا الأسلوب بالأخذ بعين الاعتبار أثر كل العوامل الفردية وعامل الزمن عند تقديره لمعادلات الإنحدار، وذلك من خلال تحليل محتوى التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية الأردنية والمفصح عنها عبر موقع بورصة عمّان (www.ase.com) والمواقع الرسمية للبنوك للحصول على البيانات اللازمة لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2019).
- 2) البيانات الثانوية لإثراء الجانب النظري، وذلك بالإعتماد على الكتب والمؤلفات ذات العلاقة بخصائص مجلس الإدارة والأداء المالي والبنوك الموجودة بالمجالات العلمية والأبحاث المنشورة والدراسات الجامعية والمصادر المختلفة.

(3-5) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

جدول رقم

(3-2) قياس متغيرات الدراسة

المرجع	طريقة قياس المتغير	نوع المتغير	اسم المتغير	الرقم
اغنيم، 2019	عدد أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	حجم مجلس الإدارة	1
اغنيم، 2019	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	مستقل	اجتماعات مجلس الإدارة	2
الطراونة، 2019	عدد الاعضاء الحاصلين على الشهادات المهنية الآتية (JCPA, ACPA, CPA, ACCA, CMA, CIA, CFA) / عدد أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	3
اغنيم، 2019	عدد الاعضاء الحاصلين على التخصصات التالية (المحاسبة، المالية، الاقتصاد، الأعمال) / عدد أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة*	4
اغنيم، 2019	عدد الاعضاء الشاغلين لمجالس أخرى (سابقة أو حالية) / عدد أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة**	5
الزغبني، 2016	عدد الاعضاء المستقلين (غير تنفيذي) / عدد أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	6
أبو عاقولة، 2019	عدد الأسهم للمساهمين المالكين 5% فأكثر من أسهم البنك / عدد الأسهم المتداولة (رأس المال المكتتب به)	مستقل	تركز الملكية***	7
الخدش والوشلي، 2019	عدد أعضاء الإثبات / عدد أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	8

المرجع	طريقة قياس المتغير	نوع المتغير	اسم المتغير	الرقم
الخدش والوشلي، 2019	صافي الربح بعد الضريبة/ إجمالي الأصول	تابع	العائد على الأصول	9
السرطاوي، 2015	صافي الربح بعد الضريبة/ عدد الأسهم المتداولة (رأس المال المكتتب به)	تابع	العائد على السهم	10

* تم قياس التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، عن طريق عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يحملون شهادات أكاديمية في تخصص المحاسبة والمالية والاقتصاد والأعمال، بغض النظر سواء كان هذا التخصص تم أخذه في المرحلة الجامعية الأولى (Under Graduate) أو بالمرحلة المتقدمة (Post Graduate) إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

** تم قياس تعدد العضويات لأعضاء مجلس الإدارة عن طريق عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يشغلون عضويات مختلفة في مجالس شركات أخرى سواء تزامنت مع عضويته الحالية أو كانت عضوية سابقة إلى إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة.

*** تم قياس تركيز الملكية من خلال (عدد الأسهم للمساهمين المالكين 5% فأكثر من أسهم البنك / عدد الأسهم المتداولة (رأس المال المكتتب به))، بغض النظر سواء كانت تركيز الملكية تعود إلى المساهمين أو لأعضاء مجلس الإدارة.

(3-6) المعالجات الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها، كما تم اعتماد المعالجات الإحصائية الآتية:

(1) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة (Descriptive Statistics) وذلك لمعرفة كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وأعلى قيمة وأدنى قيمة لكل متغير.

(2) اختبار العلاقة الخطية المتعددة (Multicolleniarity) للتأكد من عدم وجود تداخل خطي أو ارتباط عالي بين متغيرات الدراسة، وذلك باستخدام اختبارين هما (Tolerance ,) (Variance Inflation Factor (VIF).

(3) إختبار الإرتباط الذاتي (Autocorrelation) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات وذلك باستخدام اختبار Durbin – Watson.

(4) تحليل الإنحدار الخطي المتعدد (Multiple liner Regression) وذلك من أجل إختبار فرضيات الدراسة ومدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

(7-3) نماذج (معادلات) الدراسة

تم تطوير نموذجين لقياس أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية

الأردنية كما يلي:

النموذج الأول: يقيس أثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول، وتم بناء النموذج

على النحو التالي:

$$\text{Financial Performance (ROA)} = \alpha + \beta_1 * a + \beta_2 * b + \beta_3 * c + \beta_4 * d + \beta_5 * e +$$

$$\beta_6 * f + \beta_7 * g + \beta_8 * h + i$$

النموذج الثاني: يقيس أثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم، وتم بناء النموذج

على النحو التالي:

$$\text{Financial Performance (EPS)} = \alpha + \beta_1 * a + \beta_2 * b + \beta_3 * c + \beta_4 * d + \beta_5 * e +$$

$$\beta_6 * f + \beta_7 * g + \beta_8 * h + i$$

حيث:

ROA = نسبة العائد على الأصول

EPS = العائد على السهم

α = قيمة المعامل الثابت

a = حجم مجلس الإدارة

b = اجتماعات مجلس الإدارة

c = الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة

d = التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة

e = تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة

F = استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

g = تركيز الملكية

h = تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة

i = معامل الخطأ

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$ = معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة.

الفصل الرابع: التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

(1-4) تمهيد

(2-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

(3-4) اختبار العلاقة الخطية المتعددة

(4-4) اختبار الارتباط الذاتي

(5-4) اختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة

(1-4) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى معرفة" أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمّان"، وتم ذلك من خلال عرض النتائج الوصفية لمتغيرات الدراسة ودرجة الارتباط بين متغيرات الدراسة وأخيراً عرض نتائج اختبار فرضيات الدراسة.

(2-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يقدم هذا الجزء من الدراسة الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من أجل الحصول على قراءات عامة أو وصف للبيانات وكيفية تنظيمها وتصنيفها وتلخيصها وكذلك عرضها بطريقة واضحة على شكل جدول. حيث يتضمن الإحصاء الوصفي مقاييس النزعة المركزية(المتوسط الحسابي)، ومقاييس التشتت(الانحراف المعياري وأقل قيمة وأعلى قيمة)، كما هو موضح في الجدول رقم (1-4) أدناه:

جدول رقم
(1-4) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	نوع المتغير	أقل قيمة	أعلى قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
حجم مجلس الإدارة	مستقل	7	13	11.08	1.497
اجتماعات مجلس الإدارة	مستقل	5*	19	8	2.381
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.0000	0.3077	0.0527	0.0736
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.2727	1.0000	0.7428	0.1818
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.5455	1.0000	0.8395	0.1122
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.0000**	0.5833	0.3613	0.0803
تركز الملكية	مستقل	0.1600	0.8849	0.6131	0.2091
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	مستقل	0.0000	0.2857	0.0721	0.0746
العائد على الأصول	تابع	-0.0017	0.0251	0.0119	0.0049
ربحية السهم	تابع	-0.0200	0.6800	0.2077	0.1448

- عدد المشاهدات = 130

يوضح الجدول السابق رقم (1-4) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي " لحجم مجلس الإدارة " ما قيمته (11.08) أي ما يعادل احد عشر عضواً، حيث بلغت أقل قيمة (7) أعضاء وأعلى قيمة (13) عضواً، مما يشير إلى تقييد البنوك التجارية الأردنية بتعليمات الحوكمة والتي تنص على " أن يكون الحد الأدنى لحجم مجلس الإدارة (5) أعضاء والحد الأعلى (13) عضواً ".
- بلغ المتوسط الحسابي " لإجتماعات مجلس الإدارة " ما معدله (8) إجتماعات سنوياً، حيث بلغت أقل قيمة (5*) إجتماعات وأعلى قيمة (19) إجتماعاً، مما يشير إلى تقييد معظم

البنوك التجارية الأردنية بتعليمات الحوكمة والتي تنص على أن " يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً واحداً على الأقل كل شهرين بحيث لا يقل عدد اجتماعاته خلال السنة المالية عن ستة اجتماعات".

*تشير الى البنك الأردني الكويتي، حيث عقد 5 إجتماعات في عام 2011.

- بلغ المتوسط الحسابي " للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (5.27%)، حيث بلغت أقل قيمة (0%) وأعلى قيمة (30.77%)، مما يدل على عدم إهتمام البنوك التجارية الأردنية بالشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة.

- بلغ المتوسط الحسابي " للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (74.28%)، حيث بلغت أقل قيمة (27.27%) وأعلى قيمة (100%)، حيث يدل على أن معظم مجالس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية يحمل أعضاؤها تخصص من التخصصات التالية(المحاسبة، المالية، الاقتصاد، الأعمال)، ومن ناحية أخرى هناك مجالس إدارة يمتلك جميع أعضاؤها تخصص من التخصصات السابقة، مما يشير إلى تقيد البنوك التجارية الأردنية بالتعليمات المعدلة للحاكمية المؤسسية للبنوك في ما يخص الشروط التي يجب ان تتوفر فيمن يشغل رئاسة أو عضوية مجلس ادارة البنك والتي تنص على " أن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى كحد أدنى سواءً في الاقتصاد أو المالية أو المحاسبة أو إدارة الأعمال".

- بلغ المتوسط الحسابي " لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (83.95%)، حيث بلغت أقل قيمة (54.55%) وأعلى قيمة (100%)، وهذا يشير لإمتلاك معظم مجالس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية لأعضاء يشغلون عضويات في مجالس أخرى، وهذا يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه البنك.

- بلغ المتوسط الحسابي " لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (36.13%)، حيث بلغت أقل قيمة (**0%) وأعلى قيمة (58.33%)، مما يشير إلى تقيد معظم البنوك التجارية الأردنية بتعليمات الحوكمة والتي تنص على " أنه يجب أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة على الأقل أعضاء مستقلين ".

** تشير الى بنك الاسكان للتجارة والتمويل ، حيث لم يكن لديه أي عضو مستقل في عام 2015.

- بلغ المتوسط الحسابي " لتركز الملكية " ما قيمته (61.31%)، حيث بلغت أقل قيمة (16%) وأعلى قيمة (88.49%)، مما يدل على أن نسبة تركّز الملكية بيد كبار المساهمين(المساهمين المالكي 5% فأكثر من أسهم البنك)مرتفعة في البنوك التجارية الأردنية.

- بلغ المتوسط الحسابي " تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة " ما قيمته (7.21%)، حيث بلغت أقل قيمة (0%) وأعلى قيمة (28.57%)، مما يدل على أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس الإدارة للبنوك التجارية الأردنية لا تزال ضعيفة، وهذا يدل على أن هنالك فجوة واسعة لمشاركة الإناث بالمقارنة مع الذكور في مجالس إدارة البنوك التجارية الأردنية.

- وفي ما يتعلق بالأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، يلاحظ أنّ الأداء المالي خلال الفترة التي غطتها الدراسة كان متدني وبشكل واضح في ما يتعلق بالعائد على الأصول، حيث بلغ المتوسط الحسابي " للعائد على الاصول " ما قيمته (1.19%)، حيث بلغت أقل قيمة (-0.17%) وأعلى قيمة (2.51%)، كما أن الانحراف المعياري بلغ (0.49%) ، مما يعني أن نسبة العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية متقاربة جداً. ومن جهة

أخري بلغ المتوسط الحسابي " لربحية السهم " ما قيمته (0.2077)، حيث بلغت أقل قيمة (-0.02) وأعلى قيمة (0.68).

(3-4) اختبار العلاقة الخطية المتعددة

من أجل ضمان عدم وجود مشاكل تداخل أو ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، تم استخدام اختبارين هما (Variance Inflation Factor (VIF), Tolerance)، ويشير (Gujarati & Porter, 2004) إلى أن معامل تضخم التباين (VIF) يجب أن يكون أقل من (10)، واختبار معامل التباين المسموح يجب أن يكون أكبر من (0.10) وذلك للكشف عن وجود مشكلة التداخل الخطي (Multicollinearity) ما بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم

(2-4) اختبار العلاقة الخطية المتعددة

معامل تضخم التباين VIF	معامل التباين المسموح Tolerance	اسم المتغير
1.4040	0.7120	حجم مجلس الإدارة
1.1390	0.8780	اجتماعات مجلس الإدارة
1.4510	0.6890	الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة
1.8800	0.5320	التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة
1.2030	0.8310	تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة
1.3680	0.7310	استقلالية أعضاء مجلس الإدارة
1.8440	0.5420	تركز الملكية
1.2590	0.7940	تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول أعلاه رقم (4-2) أنه لا يوجد ارتباط خطي ما بين المتغيرات، لأن نتائج معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات كانت أقل من (10) كما أن نتائج معامل التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات كانت أكبر من (0.10) وبالتالي لا وجود لمشكلة الارتباطات أو التداخلات الخطية المتعددة (Multicollinearity) ما بين المتغيرات المستقلة.

(4-4) اختبار الارتباط الذاتي

تم إجراء هذا الإختبار للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات وذلك باستخدام اختبار Durbin – Watson. ويرى (Gujarati & Porter, 2008) أنه يجب أن تكون قيمة هذا الإختبار محصورة ما بين (0-4) للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات.

جدول رقم

(3-4) اختبار الارتباط الذاتي

النتيجة	.D.W قيمة	أبعاد المتغير التابع (الأداء المالي)
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.5580	العائد على الأصول
لا يوجد ارتباط ذاتي	1.3590	ربحية السهم

يوضح الجدول أعلاه رقم (4-3) أن قيمة D.W تقع ضمن المدى الملائم ، الأمر الذي يشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في البيانات.

(5-4) اختبار فرضيات الدراسة

لإختبار فرضية الدراسة الرئيسية والفرضيات الفرعية التابعة لها ولمعرفة مدى تأثير المتغيرات

المستقلة على المتغير التابع، تم الإعتماد على تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple liner

Regression) وفقاً لقاعدة القرار التالية:

تُرفض الفرضية الصفرية أو العدمية H_0 وتُقبل الفرضية البديلة H_a إذا كانت مستوى الدلالة

(sig) " \geq " أقل من أو تساوي " (0.05)، في حين تقبل الفرضية الصفرية أو العدمية H_0 وترفض

البديلة H_a إذا كانت مستوى الدلالة (sig) " أكبر من " (0.05).

الفرضية الرئيسية الأولى H_01 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

حيث تم اختبار الفرضية الرئيسية الأولى H_01 من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد

للعائد على الأصول كما في الجدول رقم (4-4) أدناه.

جدول رقم
(4-4) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول

اسم المتغير	معامل الانحدار B	قوة التأثير Beta	قيمة T-Value	مستوى الدلالة sig
ثابت	-1.8240	-	-1.2410	0.2200
حجم مجلس الإدارة	-0.0670	-0.0980	-0.7000	0.4870
اجتماعات مجلس الإدارة	-0.0150	-0.0600	-0.4810	0.6320
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	2.2670	0.2890	2.0380	0.0460
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	-1.0430	-0.2440	-1.5150	0.1350
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	-0.2130	-0.0370	-0.2840	0.7780
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-2.1030	-0.2680	-1.9460	0.0570
تركز الملكية	-0.1090	-0.0380	-0.2360	0.8150
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	-2.8870	-0.3070	-2.3250	0.0240
		0.4890		
		0.2390		
		2.1550		
		0.0460*		
	R			
	R Square			
	F			
	Sig			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) إلى ما يلي:

- إن مستوى الدلالة للنموذج هي ($\text{sig} = 0.0460$)، وبناءً على قاعدة القرار المذكورة سابقاً

يظهر لنا أن مستوى الدلالة للنموذج أقل من (0.05)، إذاً يتوجب رفض الفرضية الرئيسية

(العدمية) الأولى H_01 وقبول الفرضية البديلة لها H_a ، وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

- وتعكس قيمة معامل الارتباط ($R = 0.489$) مستوى متوسط من الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما أن معامل التحديد R^2 يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة مجتمعة تفسر ما نسبته 23.9% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع والمتمثلة بالعائد على الأصول (ROA)، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها الباحث.

وينفرد عن الفرضية الرئيسية الأولى H_01 ثمانية فرضيات فرعية كما يلي:

H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لحجم مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.4870$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية ".

H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإجتماعات مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.6320$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho1-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0460$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.2890$) وهذا يدل على وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والعائد على الأصول، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho1-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.1350$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه "لا

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

Ho1-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.7780$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho1-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.057$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho1-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت ($\text{sig} = 0.8150$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho1-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0240$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.3070$) وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة و العائد على الأصول، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية".

استناداً على نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) فإن معاملة الإنحدار الخطي المتعدد تكون كما يلي:

العائد على الموجودات (ROA) = $-1.8240 - 0.0670$ (حجم مجلس الإدارة) - 0.0150 (اجتماعات مجلس الإدارة) + 2.2670 (الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة) - 1.0430 (التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة) - 0.2130 (تعدد عضويات أعضاء

مجلس الإدارة)-2.1030(استقلالية أعضاء مجلس الإدارة)-0.1090(تركز الملكية)-
2.8870(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة).

وبعد اختبار الفرضية الرئيسية الأولى Ho1، وفرضياتها الفرعية وبناءً على نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-4) يظهر ما يلي:

- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

- لا يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة الأخرى والمتمثلة في(حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ، تركيز الملكية)على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم

(5-4) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية المشتقة منها

نتيجة اختبار		الفرضية	رمز الفرضية
الفرضية البديلة	فرضيات البحث (الصفريّة)		
الفرضية الرئيسية الأولى Ho1			
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1
الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى Ho1			
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-1
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-2
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-3
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-4
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-5
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-6
رفض	قبول	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-7
قبول	رفض	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.	Ho1-8

الفرضية الرئيسية الثانية H_02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)

لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

حيث تم اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H_02 من خلال استخدام الانحدار الخطي المتعدد للعائد

على السهم كما في الجدول رقم (4-6) أدناه.

جدول رقم

(4-6) نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لأثر خصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم

اسم المتغير	معامل الإنحدار B	قوة التأثير Beta	قيمة T-Value	مستوى الدلالة sig
ثابت	-2.4350	-	-1.6400	0.1070
حجم مجلس الإدارة	0.0600	0.0750	0.6220	0.5370
اجتماعات مجلس الإدارة	-0.0580	-0.2040	-1.8880	0.0640
الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة	3.0800	0.3350	2.7420	0.0080
التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة	-0.9280	-0.1860	-1.3360	0.1870
تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة	2.1010	0.3080	2.7730	0.0080
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	-1.8060	-0.1960	-1.6550	0.1040
تركز الملكية	0.2510	0.0740	0.5400	0.5920
تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة	-4.6000	-0.4170	-3.6700	0.0010
			0.6600	
			0.4360	
			5.3110	
			0.0000*	
				R
				R Square
				F
				Sig

*ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05)

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد في جدول رقم (4-6) أعلاه إلى ما يلي:

- إن مستوى الدلالة للنموذج هي ($\text{sig} = 0.0000$)، وبناءً على قاعدة القرار المذكورة سابقاً يظهر لنا أن مستوى الدلالة للنموذج أقل من (0.05)، إذاً يتوجب رفض الفرضية الرئيسية (العدمية) الثانية H_{02} وقبول الفرضية البديلة لها H_{a} ، وهذا يشير إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

- تعكس قيمة معامل الارتباط ($R = 0.6600$) مستوى مرتفع من الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة، كما أن معامل التحديد R^2 يشير إلى القوة التفسيرية للنموذج، أي بمعنى أن المتغيرات المستقلة والمتمثلة بخصائص مجلس الإدارة مجتمعة تفسر ما نسبته 43.6% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع والمتمثل بالعائد على السهم (EPS)، ويعزى ما تبقى من النسبة إلى متغيرات أخرى لم يتطرق لها الباحث.

ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الثانية H_{02} ثمانية فرضيات فرعية كما يلي:

H₀₂₋₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لحجم مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.5370$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس

الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة

الإحصائية لإجتماعات مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0640$) وهي أكبر من مستوى الدلالة

الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة

إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم

(EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة

الإحصائية للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0080$) وهي أقل من

مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.3350$) وهذا يدل على وجود

علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة والعائد على

السهم، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة

على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية

لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.1870$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-5: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0080$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.3080$) وهذا يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-6: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.1040$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر

ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-7: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتركز الملكية قد بلغت ($\text{sig} = 0.5920$) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وعليه يتم قبول الفرضية العدمية والتي تنص على أنه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

Ho2-8: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

تشير نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) أن مستوى الدلالة الإحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة قد بلغت ($\text{sig} = 0.0010$) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05)، وقد بلغت قوة التأثير ($\text{Beta} = 0.4170$) وهذا يدل على وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة والعائد على السهم، وعليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية".

استناداً على نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) فإن معاملة الإنحدار الإنحدار الخطي المتعدد تكون كما يلي:

العائد على السهم (EPS) = -2.4350 + 0.0600(حجم مجلس الإدارة) - 0.0580(اجتماعات مجلس الإدارة) + 3.0800(الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة) - 0.9280(التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة) + 2.1010(تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة) - 1.8060(استقلالية أعضاء مجلس الإدارة) + 0.2510(تركز الملكية) - 4.600(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة).

وبعد اختبار الفرضية الرئيسية الثانية H_02 ، وفرضياتها الفرعية وبناءً على نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد أعلاه في جدول رقم (4-6) يظهر للباحث ما يلي:

- وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية لكل من الشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة وتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS)، ووجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

- لا يوجد تأثير لخصائص مجلس الإدارة الأخرى والمتمثلة في(حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية)على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم

(7-4) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية وفرضياتها الفرعية المشتقة منها

رمز الفرضية	الفرضية	نتيجة اختبار فرضيات البحث (الصفرية)	الفرضية البديلة
الفرضية الرئيسية الثانية Ho2			
Ho2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \geq 0.05)$ لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	رفض	قبول
الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية Ho2			
Ho2-1	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	قبول	رفض
Ho2-2	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	قبول	رفض
Ho2-3	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	رفض	قبول
Ho2-4	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	قبول	رفض
Ho2-5	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	رفض	قبول
Ho2-6	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	قبول	رفض
Ho2-7	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	قبول	رفض
Ho2-8	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.	رفض	قبول

الفصل الخامس: الإستنتاجات والتوصيات

(1-5) تمهيد

(2-5) نتائج الدراسة

(3-5) توصيات الدراسة

الفصل الخامس

الإستنتاجات والتوصيات

(1-5) تمهيد

يتضمن هذا الفصل عرض لنتائج الدراسة، والتوصيات التي تم التوصل إليها اعتماداً على نتائج الدراسة.

(2-5) نتائج الدراسة

قامت الدراسة الحالية باختبار "أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان"، في محاولة للبحث حول طبيعة وأثر هذه المتغيرات على كل من العائد على الأصول (ROA) والعائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية، حيث استخدمت عينة مكونة من (13) بنكاً تجارياً، خلال الفترة الممتدة ما بين (2010-2019) وباستخدام التحليل الوصفي للمتغيرات ونتائج تحليل الفرضيات، تمكّن الباحث من الوصول إلى أهم النتائج التالية:

أولاً: نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية.

وحيث كانت نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الأولى Ho1 (العائد على الأصول (ROA)) كما يلي:

1. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الأولى (Ho1-1) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك

التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يقاس بفاعليته وليس بعدد أعضائه، حيث أنه من الممكن أن يكون إنجاز عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة الذين يقومون بواجباتهم ومهامهم بكفاءة وفاعلية أكبر من الذي يقوم به ضعف هذا العدد. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة (Shan & Gong, 2017).

2. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثانية (Ho1-2) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن عدد إجتماعات مجلس الإدارة تقاس بنسبة الإنجاز وليس بكثرة الإجتماعات. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة (اغنيم، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزعبي، 2016). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

3. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة (Ho1-3) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن محتوى الشهادات المهنية ماهي إلا خبرة عملية لحالات واقعية، وليست مجرد نصوص ومواد نظرية، حيث تعطى هذه الشهادات لحاملها القدرة على إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث توفر مرونة أكبر وفرصة لإيجاد حلول بشكل أفضل. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الطراونة، 2019).

4. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة (Ho1-4) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أنه ليس من الضروري على كل

من يحصل على تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة، المالية، الاقتصاد، الأعمال) أن يعمل في تلك التخصصات، وبالتالي لن يكون لديه الخبرة والقدرة الكبيرة على التأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي، 2016)، ودراسة (الخدائش والوشلي، 2019).

5. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الخامسة (Ho1-5) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Fadzilah, 2017)، ودراسة (اغنيم، 2019).

6. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السادسة (Ho1-6) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة اللازمة بأمور البنك وأنشطته التشغيلية، أو أنّ عدد الأعضاء المستقلين غير كافي للتأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي، 2016)، ودراسة (الطراونة، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (Shan & Gong, 2017)، ودراسة (Fadzilah, 2017). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

7. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السابعة (Ho1-7) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن تركُّز ملكية أسهم البنك في يد عدد محدود من المساهمين

لا يكون له أثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (مسمح، 2018). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

8. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثامنة (Ho1-8) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على الأصول (ROA) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس إدارة البنوك لا تزال منخفضة. ومن الملاحظ تمكين واختيار الذكور بشكل أكبر في مجالس إدارة البنوك، حيث أن وجود الإناث بهذه النسبة المنخفضة قد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على الأصول. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي، 2016)، ودراسة (أبو عاقولة، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخداس والوشلي، 2019). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

ثانياً: نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية Ho2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لخصائص مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية.

وحيث كانت نتيجة اختبار الفرضيات الفرعية المشتقة من الفرضية الرئيسية الثانية Ho2(العائد على السهم (EPS)) كما يلي:

1. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الأولى (Ho2-1) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يقاس بفاعليته وليس بعدد أعضائه،

حيث أنه من الممكن أن يكون إنجاز عدد قليل من أعضاء مجلس الإدارة الذين يقومون بواجباتهم ومهامهم بكفاءة وفاعلية أكبر من الذي يقوم به ضعف هذا العدد. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة (Shan & Gong, 2017)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

2. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثانية (Ho2-2) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لإجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية، ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن عدد إجتماعات مجلس الإدارة تقاس بنسبة الإنجاز وليس بكثرة الإجتماعات. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ودراسة (اغنيم، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الزعبي، 2016). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

3. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثالثة (Ho2-3) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن للباحث تفسير ذلك بأن محتوى الشهادات المهنية ماهي إلا خبرة عملية لحالات واقعية، وليست مجرد نصوص ومواد نظرية، حيث تعطي هذه الشهادات لحاملها القدرة على إيجاد حلول مبتكرة والقدرة على التعامل مع القضايا المعقدة بحيث توفر مرونة أكبر وفرصة لإيجاد حلول بشكل أفضل. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الطراونة، 2019).

4. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الرابعة (Ho2-4) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.05)$ للتخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة على العائد على

السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أنه ليس من الضروري على كل من يحصل على تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة، المالية، الاقتصاد، الأعمال) أن يعمل في تلك التخصصات، وبالتالي لن يكون لديه الخبرة والقدرة الكبيرة على التأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي، 2016)، ودراسة (الخدّاش والوشلي، 2019).

5. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الخامسة (Ho2-5) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويمكن للباحث تفسير ذلك إلى اكتساب أعضاء مجلس الإدارة للمهارات والخبرات من خلال إنشغالهم بتلك العضويات في شركات ذات أنشطة مختلفة مما أدى إلى تحسين منحنى الخبرة لديهم، وبالتالي قدرتهم على ربط الحالات أو السيناريوهات مع بعضها البعض، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً إيجابياً على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (Fadzilah, 2017)، ودراسة (اغنيم، 2019).

6. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السادسة (Ho2-6) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن الأعضاء المستقلين قد يفتقرون إلى المعرفة اللازمة بأمور البنك وأنشطته التشغيلية. أو أنّ عدد الأعضاء المستقلين غير كافي للتأثير على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي، 2016)، ودراسة (الطراونة، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (Shan & Gong, 2017)، ودراسة (Fadzilah, 2017).

ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

7. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية السابعة (Ho2-7) أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتركز الملكية على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن تركُّز ملكية أسهم البنك في يد عدد محدود من المساهمين لا يكون له أثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (خليصة، 2016)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (مسمح، 2018). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف مجتمع الدراسة والفترات التي أجريت فيها هذه الدراسات.

8. لقد أوضحت نتيجة الفرضية الفرعية الثامنة (Ho2-8) أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم (EPS) في البنوك التجارية الأردنية. ويرى الباحث أن نسبة تمثيل الإناث في مجالس إدارة البنوك لاتزال منخفضة. ومن الملاحظ تمكين واختيار الذكور بشكل أكبر في مجالس إدارة البنوك، حيث أن وجود الإناث بهذه النسبة المنخفضة قد يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي للبنك المقاس بالعائد على السهم. وتتفق نتيجة هذه الفرضية مع دراسة (الزعبي، 2016)، ودراسة (أبو عاقولة، 2019)، ولا تتفق هذه النتيجة مع دراسة (الخدّاش والوشلي، 2019). ويرى الباحث انها اختلفت بسبب اختلاف الفترة التي أجريت فيها هذه الدراسة.

بناءً على ما سبق من نتائج اختبار الفرضية الرئيسية الأولى والثانية تبين للباحث ما يلي:

(1) يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم. ويمكن للباحث تفسير ذلك حيث أن الهدف الرئيسي

والأسمى لمجلس إدارة البنك هو تعظيم ثروة المساهمين والحفاظ عليها، من خلال تحقيق الأرباح وضمان نجاح وسير أعمال البنك بشكل صحيح، وبناءً على ما سبق يرى الباحث أنه من المؤكد وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم. واتفقت نتيجة هذه الفرضية مع كل من دراسة (السرطاوي، 2015)، ودراسة (طريف، 2017)، ودراسة (مسمح، 2018)، ودراسة (Suman et al., 2016)، ودراسة (Phung & Mishra, 2016).

- (2) قد تبين للباحث أن درجة تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية يزيد في حالة العائد على السهم بشكل أكبر من حالة العائد على الأصول.
- (3) أظهرت النتائج أن معظم البنوك التجارية الأردنية تميل إلى أن يكون عدد أعضاء مجلس إدارتها قريب من الحد الأعلى الذي يسمح به قانون البنوك (أنظر جدول رقم 4-1).
- (4) بينت الدراسة بأن عدد اجتماعات مجلس الإدارة السنوية لمعظم البنوك التجارية الأردنية كافية لقيام مجلس الإدارة بالمهام الموكلة إليه بكفاءة وإطلاعه على المستجدات داخل البنك، وذلك من خلال التوصيات التي تقدمها هذه المستجدات إلى مجلس الإدارة سنوياً والتي تساهم في تحسين أوضاع البنك (أنظر جدول رقم 4-1).
- (5) أظهرت الدراسة عدم إهتمام معظم البنوك التجارية الأردنية بالشهادات المهنية لأعضاء مجلس الإدارة (أنظر جدول رقم 4-1).
- (6) أظهرت النتائج بأن معظم مجالس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية يحمل أعضاؤها تخصص من التخصصات التالية (المحاسبة، المالية، الاقتصاد، الأعمال) (أنظر جدول رقم 4-1).

(7) بينت الدراسة بأن معظم أعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية الأردنية يشغلون عضويات في مجالس أخرى، وهذا يزيد من خبراتهم في التعامل مع القضايا الإدارية والمالية التي تواجه البنك (أنظر جدول رقم 4-1).

(8) تبين من خلال نتائج الدراسة بأن نسبة الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) متدنية وبالتالي فإن غالبية البنوك التجارية الأردنية تميل إلى تلبية الحد الأدنى للأعضاء المستقلين والذي يتطلبه قانون البنوك (أنظر جدول رقم 4-1).

(9) أظهرت الدراسة أن نسبة تركّز الملكية بيد كبار المساهمين (المساهمين المالكين 5% فأكثر من أسهم البنك) مرتفعة في البنوك التجارية الأردنية (أنظر جدول رقم 4-1).

(10) في ما يتعلق بمؤشر وجود العنصر النسائي في المجلس فقد أظهرت النتائج أن العنصر النسائي في المجالس غير حاضر لدى معظم البنوك التجارية الأردنية، حيث لا يتوفر في غالبية المجالس سيدة واحدة على الأقل (أنظر جدول رقم 4-1).

(11) أمّا في ما يتعلق بالأداء المالي فيلاحظ أنه خلال الفترة التي غطتها الدراسة كان متدني وبشكل واضح بالنسبة للعائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، وهذا العائد لا يبرر المخاطر التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية في أعمالها، ويمكن للباحث تفسير ذلك إلى عوامل اقتصادية مرت بها المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الدراسة والتي أدت إلى تعثر تسديد العملاء وحالات التراجع المالي مما أدى إلى التأثير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (أنظر جدول رقم 4-1).

(12) أظهرت الدراسة بأن معظم البنوك التجارية الأردنية تهتم بأسس وقواعد الحاكمة المؤسسية لخصائص مجلس الإدارة، لكن بدرجات متفاوتة بين البنوك في مجال تطبيقها والالتزام بكافة متطلباتها (أنظر جدول رقم 4-1).

(13) تبين للباحث مما سبق وبحسب النتائج أعلاه وجود أثر لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية. حيث توصلت هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية (لشهادات المهنة لأعضاء مجلس الإدارة) على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، وأن المتغير المتمثل بـ(تعدد عضويات أعضاء مجلس الإدارة) كان له تأثير إيجابي مهم إحصائياً على العائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية، بينما كان للمتغير المتمثل بـ(تنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة) تأثير سلبي مهم إحصائياً على العائد على الأصول والعائد على السهم في البنوك التجارية الأردنية.

(14) أمّا المتغيرات التي لم يظهر لها تأثير مهم إحصائياً على الأداء المالي (المقاس بالعائد على الأصول والعائد على السهم) في البنوك التجارية الأردنية هي (حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، التخصصات الأكاديمية لأعضاء مجلس الإدارة، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، تركيز الملكية).

(3-5) توصيات الدراسة

من خلال ماتوصلت إليه الدراسة وبعد اختبار فرضياتها، فإن الباحث يقدم أبرز التوصيات التالية:

(1) الإهتمام بدقة البيانات المتعلقة بخصائص مجلس الإدارة، من خلال اتخاذ السياسات والإجراءات الملائمة لتحديد نوعية وخصائص مجلس الإدارة لدوره المؤثر على الأداء المالي للبنك.

(2) التركيز على حصول أعضاء مجالس الإدارة للشهادات المهنية كونها تؤثر على الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم.

(3) التركيز على جذب واحتضان الأعضاء الذين لديهم عضويات في مجالس أخرى، لكونها تؤثر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على السهم.

(4) الإهتمام بتواجد الأعضاء المستقلين (غير التنفيذيين) في مجالس الإدارة بشكل أكبر وليس الإكتفاء إلى تلبية الحد الأدنى للأعضاء المستقلين والذي يتطلبه قانون البنوك.

(5) عدم حصر تركُّز الملكية بيد عدد محدود من كبار المساهمين (المساهمين المالكي 5% فأكثر من أسهم البنك).

(6) الإهتمام بتنوع جنس أعضاء مجلس الإدارة لدوره المؤثر على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم.

(7) يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي، وتطبيقها على البنوك الإسلامية الأردنية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- (1) أبو الحاج، حسان (2013). أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية المساهمة المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- (2) أبو عاقولة، سلام جمال ناصر (2019). أثر خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على توقيت إصدار التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة اليرموك، اردن، الأردن.
- (3) أعويطيل، أبو بكر جمعة (2015). قدرة مؤشرات الأداء المحاسبي والسوقي في تفسير جودة الأرباح الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان دراسة تحليلية، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان، الأردن.
- (4) اغنيم، مها محمد (2019). أثر خصائص مجلس الإدارة على إدارة الأرباح : دليل من الأردن، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة اليرموك، اردن، الأردن.
- (5) الروسان، مهند (2017). أثر هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية على سياسة توزيع الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، اردن، الأردن.
- (6) إلياس، الأشهب (2015). مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات- دراسة حالة شركة سونلغاز-الوادي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

- (7) بارود، حمدي (2010). العضوية في مجلس ادارة شركة المساهمة، مجلة جامعة الازهر، مجلد (2)، ص 508-447.
- (8) بوقديرة، دنيا (2014). سياسات منح القروض البنكية في ظل المخاطر ودورها في تقييم المشاريع الاستثمارية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة ام البواقي، الجزائر.
- (9) تقي الدين، دحدوح (2014). تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرار، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- (10) الحسيني، فلاح والدوري، مؤيد (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، عمّان، الأردن: داروائل للنشر.
- (11) حقي، بسام (2016). أثر الهيكل التمويلي في الأداء المالي للمصارف الاسلامية المدرجة في سوق دمشق الأوراق المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الافتراضي السورية، سوريا.
- (12) الحلاق، سعيد سامي، والعجلوني، محمد محمود (2010). دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات، عمّان، الأردن: دار اليازوري العلمية.
- (13) حماد، طارق عبد العال (2005). حوكمة المؤسسات - المفاهيم والمبادئ والتجارب، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- (14) الخدّاش، حسام والوشلي، عبد الرحمن (2019). تنوع مجلس الإدارة وأثره على أداء الشركات المدرجة في بورصة عمّان: حالة البنوك وشركات التأمين، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (15)، العدد (4)، ص 468 - 487.

- 15) الخطيب، محمد محمود (2010). الأداء المالي وأثره على العوائد وأسهم الشركات، الطبعة (1)، عمّان، الأردن: دار الحامد.
- 16) الخلايلة، محمود (2004). العلاقة بين مؤشرات الأداء المحاسبية ومؤشرات الأداء السوقية، مجلة دراسة العلوم الإدارية، المجلد (28)، العدد (1)، ص38.
- 17) خليصة، نجيلي (2016)، أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات: دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية، مجلة معارف، العدد (21)، ص 21.
- 18) دادان، عبد الوهاب، وحقصي، رشيد (2014). تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العاملي التمييزي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد (7)، العدد (2)، ص 178-200.
- 19) الدعاس، عبدالله احمد (2010). إدارة الجودة الشاملة وأثرها في تحسين الأداء المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، مجلد (37)، عدد (1)، ص 93-113.
- 20) راجحة، خالد صبحي (2010). أثر هيكل الملكية والملكية العائلية على أداء المصارف الأردنية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، العدد (77)، ص 361-387.
- 21) رياض، محمد (2013). العلاقة بين حوكمة الشركات وتوزيعات الأسهم النقدية في ظل اختلاف نشاط الشركات المساهمة المدرجة في البورصة المصرية (قطاع الصناعة والخدمات)، (رسالة ماجستير غير منشورة) ،اريد ،الأردن .

- (22) الزعبي، ناديا محمود (2016). أثر خصائص مجلس الإدارة على أتعاب التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- (23) زيدان، عمرو علاء الدين (2017). العوامل المؤثرة في خصائص مجلس الإدارة في الشركات العائلية المساهمة المصرية، *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، مجلد (24)، عدد (2)، ص 175-210.
- (24) السرطاوي، عبد المطلب (2015). اثر الحاكمية المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، المجلد (11)، العدد (3)، ص 705-725.
- (25) السعيدة، فيصل، وفريد، نضال (2004). *المخلص الوجيز للإدارة والتحليل المالي*، الطبعة (1)، عمان، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
- (26) شبير، ماهر (2017). أثر استخدام آليات الحوكمة في تخفيض تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- (27) شنوف، شعيب (2013). *التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبداع المالي*، عمان، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع.
- (28) صالح، رضا (2010). *العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح وأثرها على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية: دراسة نظرية وتطبيقية*، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة كفر الشيخ، كفر الشيخ، مصر.

- (29) صالح، علي محمود (2005). اتجاهات الأكاديمين والخريجين ومدراء المؤسسات نحو هيكلية التخصصات في الجامعات الفلسطينية وأثرها على سوق العمل الفلسطيني، (أطروحة دكتوراه غير منشورة)، جامعة السودان، الخرطوم، السودان.
- (30) صليحة، غريب (2014). دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: دراسة ميدانية لمؤسسة البناء للجنوب والجنوب الكبير، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- (31) طريف، أماني (2017). أثر خصائص مجلس الإدارة على الاداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمّان المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الأردنية، عمّان، الاردن.
- (32) الطراونة، هيا نشأت ابراهيم (2019). أثر خصائص مجلس الإدارة والملكية الداخلية على جودة التدقيق في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمّان المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة مؤتة، عمّان، الاردن.
- (33) عابد، محمد نواف، وزلمط، إياد (2019). أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد (12)، العدد (1)، ص 114-131.
- (34) عبد الغني، دادن (2006). قراءة في الأداء المالي والقيمة في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الباحث، العدد (4)، ص 41-48.
- (35) عزوز، عبد الرازق. وخميس، بشير (2016). أثر مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على عائد السهم للشركات المالية الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، مجلد (2) ، العدد (43) ، ص 923-942.

- 36) عولمي، عفاف (2016). دور البنوك التجارية في تمويل القطاعات المقاولاتية، دراسة - حالة بنك التنمية المحلية وكالة بسكرة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة محمد خضير، الجزائر.
- 37) الفرطوسي، عذراء (2010). تأثير المحاسبة عن الموارد البشرية في تقويم الأداء: دراسة تطبيقية في مصرف بغداد للمدة من 2006-2008، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة بغداد، العراق.
- 38) الفليتي، سالم بن سلام (2010). حوكمة الشركات المساهمة العامة في سلطنة عمان، الطبعة (1)، عمان، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- 39) قاسمي، كمال وسعود، وسيلة (2016). دور مجلس الإدارة في ظل تبني الحوكمة المؤسسية في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة بنك البركة الإسلامي - البحرين، معارف مجلة علمية محكمة، مجلد (11)، عدد (20)، ص 234-249.
- 40) مسمح، باسل (2018). أثر هيكل الملكية على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- 41) مليجي، مجدي (2014). أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، جامعة طنطا، المجلد (1)، العدد (1)، ص ص 1-60.
- 42) يوسف، علي (2012). أثر إستقلالية مجلس الإدارة في ملاءمة معلومات الأرباح المحاسبية لقرارات المستثمرين في الأسواق المالية دراسة تطبيقية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد (28)، عدد (2)، ص 223-254.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1) Adams, R., & D., Ferreira, (2009). Women in the Boardroom and their Impact on Governance and Performance, *Journal of Financial Economics*, Volume (94), PP. 291-309.
- 2) AlQadasi, A & Abidin, S. (2018). The effectiveness of internal corporate governance and audit quality: the role of ownership concentration - Malaysian evidence, *The International Journal of Business in Society*, Volume (18), Number (2), PP. 233-253.
- 3) Alzoubi, E. S. S. (2012). Board Characteristics and Financial Reporting Quality Among Jordanian Listed Companies: Proposing Conceptual Framework, *Asian Journal of Finance & Accounting*, Volume (4), Number (1), PP. 245- 258.
- 4) Awan, A. G., & Saeed, S. (2015). Impact of CSR on Firms' Financial Performance: A Case Study of Ghee and Fertilizer Industry in Southern Punjab-Pakistan, *European Journal of Business and Management*, Volume (7), Number (7), PP.375-384.
- 5) Azzam, Mohammad .(2017). *The Association between Corporate Governance Reform, Ownership Structure and Earnings Management: Empirical Evidence from a Unique Regulatory Environment*, PHD theses.
- 6) Balsmeier, B., Buchwald, A., & Stiebale, J. (2014). Outside Directors on the Board and Innovative Firm Performance, *Research Policy*, Volume (43), Number (1), PP.1800–1815.
- 7) Beasley, M., (1996). An Empirical Analysis of the Relation between the Board of Director Composition and Financial Fraud, *The Accounting Review*, Volume (71), Number (4), PP.443-465.

- 8) Bokpin, G., (2011). Ownership structure, corporate governance and dividend performance on the Ghana Stock Exchange, *Journal of Applied Accounting Research*, Volume (12), Number (1), PP. 61-73.
- 9) Brigham, E., and Ehrhardt, M., (2010), *Financial Management Theory and Practice*, Thomson South-Western, United States of America.
- 10) Cheng, S. (2008). Board Size and the Variability of Corporate Performance, *Journal of Financial Economics*, Volume (87), Number (1), PP.157-176.
- 11) Dalton, D.R., C.M. Daily, J.L Johnson, and A.E. Ellstrand. (1999). Number of Directors and Financial Performance, *A meta-analysis Academy of Management Journal*, 42 (December): PP.674-686.
- 12) David, F. (2001). *Strategic Management: Concepts and Cases*, 8th Edition, Prentice-Hall Inc.
- 13) Dima, F. C., & Brâncoveanu, C. (2013). Corporate Governance—A Key Element of the Entity, *Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology*, Volume (3), Number (6), PP.1-5.
- 14) Elzahar, H., Hussainey, K. (2012). Determinants of narrative risk disclosures in UK interim reports, *Journal of Risk Finance*, Volume (13), Number (2), PP.133-147.
- 15) Ezat, A., El-Masry, A., (2008). The impact of corporate governance on the timeliness of corporate internet reporting by Egyptian listed companies, *Managerial Finance*, Volume (34), Number (12), PP. 848 867.

- 16) Fadzilah, N.S. 2017."Board of Directors' Characteristics and Earnings Management of Family Owned companies". *International Journal of Accounting & Business Management*, Volume (5), Number (2), PP.68-83.
- 17) Fama, E. F., Jensen, M. (1983). Separation of Ownership and Control, *Journal of Law and Economics*, Volume (26). Number (2), PP. 301-325.
- 18) Fich, E. M., & Shivdasani, A. (2006). Are Busy Boards Effective Monitors, *Journal of Finance*, Volume (61), Number (2), PP.689–724.
- 19) Gujarati, Damodar N. & Porter, Dawn C. (2008). Basic Econometrics, (5th Edition), New York City, United States: McGraw-Hill Education.
- 20) Gibson, Charles H. (2011). *Financial Statement Analysis*, 12th Edition, The University of Toledo, Emeritus.
- 21) Gulzar M.A, & Wang, Z. (2011). Corporate Governance Characteristics and Earnings Management: Empirical Evidence from Chinese Listed Firms, *International of Accounting and Financial Reporting*, Volume (1), Number (1), PP.2162-3082.
- 22) Gujarati, D.N. and Porter, D.C., (2004). *Basic econometrics* (ed.) McGraw-Hill.
- 23) Helland, H., and Sykuta, M. (2005). Who's Monitoring the Monitor? Do Outside Directors Protect Shareholders' Interests?, *The Financial Review*, Volume (40), Number (2), PP.155-172.
- 24) Hock, B. , Roden,L., Hock, K., (2020). *CMA Part 1 Financial Planning, Performance, and Analytics* , Volume (2) . Version 20.04, HOCK international, LLC.

- 25) Kao, L., & Chen, A. (2004). *The Effects of Board Characteristics on Earnings Management, Corporate Ownership & Control*, Volume (1), Number (3), PP. 96-107.
- 26) Kaya, Emine Öner (2016). Financial Performance Assessment of Non-Life Insurance Companies Traded in Borsa Istanbul via Grey Relational Analysis. *International Journal of Economics and Finance*, Volume (8), Number (4), PP.277-288.
- 27) Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., Warfield, Terry D., (2014). *Intermediate Accounting*, 14th Edition, Wiley Sons Inc.
- 28) Kim H., & Lim, C. (2012), Diversity, Outside Directors and Firm Valuation: Korean Evidence, *Journal of Business Research*, Volume (63), PP.284-291.
- 29) Klein, A. (2002). Audit Committee, Board of Director Characteristics, and Earnings Management, *Journal of Accounting and Economics*, Volume (33), Number (3), PP.375-400.
- 30) Linn, S., and Park, D., (2005). Outside Director Compensation Policy and the Investment Opportunity Set, *Journal of Corporate Finance*, Volume (11), PP.680-715.
- 31) Mohammed, A. (2018). The Impact of Ownership Structure on Firm Performance: Evidence from Jordan, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume (22), Number (5), PP.1-9.
- 32) McGee, Robert W., (2005). *Accounting Certification in the Former Soviet Union and its Importance to the Energy Sector*. Barry University, Andreas School of Business Working paper series. Miami Shores, FL 33161 USA.

- 33) McGee, Robert W. and Preobragenskaya ,Galina G. and Tyler, (2004), *English Language International Accounting Certification in the CIS, Eastern and Central Europe*.
- 34) Nugroho, B.Y. and Eko, P.U., (2012). Board characteristics and Earning Management, *Bisnis and Birokrasi Journal*, Volume (18), Number (1), PP.1-10.
- 35) Peel, M. and Mark, A. C., (2001). *The Relationship Between Government Structure and Audit Fees pre-Cadbury: Some Empirical findings*, Volume (9), Number (4), PP.286-297.
- 36) Phung, D. N., & Mishra, A. V. (2016). Ownership structure and firm performance: Evidence from Vietnamese listed firms, *Australian Economic Papers*, Volume (55), Number (1), PP.63-98.
- 37) Poster, T., & Streib, G. (2005). Elements of Strategic Planning and Management in Municipal Government: Status After Two Decades. *Public Administration Review*, Volume (65), Number (1), P.45.
- 38) Prokfiyeva, M. and Muniandy, B., (2011). *Board Composition and Audit Fee: Evidence from Russia, Corporate Ownership and Control Journal*, Volume (8), Number (2), PP.551-565.
- 39) Qi, B., Lin, J. Tian, G. (2017). The Impact of Top Management Team Characteristics on the Choice of Earnings Management Strategies: Evidence from China, *Accounting Horizons*, Volume (32), Number (1), PP.143-164.
- 40) Rhoades, D. I., Rensner, P. I., and Sundaramurthy, C. (2000). Board Composition and Financial Performance: A Meta-Analysis of the Influence of Outside Directors, *Journal of Managerial*, Volume (12), Number (1), PP.76-91.

- 41) Rosikah, A., Prananingrum, Dwi Kartika, Muthalib, Dzulfikri Azis, Azis, Muh Irfandy & Rohansyah, Miswar (2018). Effects of Return on Asset, Return on Equity, Earning Per Share on Corporate Value. *The International Journal of Engineering and Science (IJES)*, Volume (7), Number (3), PP.6-14.
- 42) Ruigrok, W., peck, S., Tacheva, S., Greve, P. and Hu, Y., (2006). The Determinants and Effects of Board Nomination Committees, *Journal of Management Governance*, 10, PP.119-148.
- 43) Schroeder, R.G., Clark, M.W & Cathey, J.M (2020). *Financial Accounting Theory and Analysis: Text and Cases*, 13th Edition, Wiley Sons Inc.
- 44) Shan, H., & Gong, G. (2017). *The impact of ownership structure on firm performance: static and dynamic panel data evidence from china's listed companies*, *National Convention on Sports Science of China*. Volume (10), Number (2), PP. 2-5.
- 45) Suman. S, Basit. A, and Hamza, S, (2016). The Impacts of Ownership Structure on Firm Performance, *International Journal of Accounting & Business Management*, Volume (4), Number (2), PP.262-271.
- 46) Thompson, A. Jr. and Strickland A. J. (1999). *Strategic Management: Concepts and Cases*, 9th Edition, Irwin.
- 47) Xie, B., W. N Davidson. 111, & Dadalt P. J. (2003). Earnings Management and Corporate Governance: The Roles of the Board and the Audit Committee, *Journal of Corporate Finance*, Volume (9), Number(3), PP. 295-316.
- 48) Zalata, A & Roberts, C (2016). Internal Corporate Governance and Classification Shifting Practices: An analysis of UK corporate

- behavior, *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, Volume (31), Number (1), PP. 51-78.
- 49) Zraiq, M. A. A., & Fadzil, F. H. B. (2018). The impact of ownership structure on firm performance: Evidence from Jordan. *International Journal of Accounting, Finance and Risk Management*, Volume (3), Number (1), PP.1-4.
- 50) Zutter, Chad J. & Smart, Scott B. (2018). *Principles of Managerial Finance*, 15th Edition, London, United Kingdom: Pearson Education.

المراجع الإلكترونية

المراجع الإلكترونية باللغة العربية

1) البنك المركزي الأردني (2000). قانون البنوك رقم 28 لسنة 2000 وتعديلاته، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

► <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=78>

► <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/b6fc38d0-f67b-4f57-a4d0-e71d89f3dd0d.pdf>

2) البنك المركزي الأردني (2003). تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك العاملة في الأردن رقم 2003/17 ، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

► <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=77>

3) البنك المركزي الأردني (2010). تعليمات الحد الأدنى لرأس مال البنوك المرخصة رقم 2010/52 ، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

► <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=77>

4) البنك المركزي الأردني (2014). تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك رقم 2014/58 ، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

► <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/04%20%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%85%D9%8A%D9%85/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D>

[9%87%D8%A7%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9/T143.pdf](https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=339&keyword=%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9/T143.pdf)

- ▶ <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=339&keyword=%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9>

5) البنك المركزي الأردني (2016). التعليمات المعدلة للحاكمة المؤسسية للبنوك رقم

2016/63 ، عمان، الأردن.

متاح على الموقع:

- ▶ <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=77>
- ▶ <https://www.cbj.gov.jo/EchoBusV3.0/SystemAssets/03%20%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A%D8%A9/%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA%20%D8%B1%D9%82%D9%85%2063-2016%20%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%201-9-2016%20%20%D8%AA%D8%B9%D9%85%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%A7/T14.pdf>

6) البنك المركزي الأردني (2019). تقرير الإستقرار المالي 2019 ، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

▶ <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=45>

7) البنك المركزي الأردني (2019). التقرير السنوي 2019 ، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

▶ <https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=68>

8) بورصة عمّان (2020).

متاح على الموقع:

▶ <https://www.ase.com.jo/ar>

9) جمعية البنوك في الأردن (2019). التقرير السنوي 2019 ، عمّان، الأردن.

متاح على الموقع:

▶ <https://www.abj.org.jo/Pages/viewpage?pageID=75>

▶ <https://www.abj.org.jo/echobusv3.0/systemassets/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1%20%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A%2041%20%D8%AC%D9%85%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%88%D9%83.pdf>

10) جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين - JAJCPA (2020)

متاح على الموقع:

▶ https://web.facebook.com/JACPAJordan/?_rdc=1&_rdr

[3106BC31BA0110EAF7697651B1CC80EA78DE2F2B67AD2C82821C230C
54B6713A47FAA98D1E6A112F3DC6A73964DF616F17A31F3B8ECCC7DC](https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf)

13) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2017). مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال حوكمة الشركات.

متاح على الموقع:

► <https://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprinciples/35032070.pdf>

14) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين – IASCA (2020)

متاح على الموقع:

► <http://www.ascasociety.org/page/asca.aspx>

15) هيئة السوق المالية (لات). حوكمة الشركات، المملكة العربية السعودية.

متاح على الموقع:

► https://cma.org.sa/Awareness/Publications/booklets/Booklet_13.pdf

16) هيئة الأوراق المالية (2017). تعليمات حوكمة الشركات المساهمة المدرجة لسنة 2017، عمان، الأردن.

متاح على الموقع :

► https://www.ase.com.jo/sites/default/files/2018-11/Corporate_Governance_Regulations_Circular.pdf

► https://www.ase.com.jo/sites/default/files/2018-11/Corporate_Governance_Regulations.pdf

المراجع الإلكترونية باللغة الأجنبية

1) Association of Chartered Certified Accountants- ACCA (2020).

On-Line Available:

▶ <https://www.accaglobal.com/in/en/about-us.html>

2) Cattrysse, J. (2005). *Reflection on Corporate Governance and the Role of the Internal Auditor*.

On-Line Available:

▶ https://www.researchgate.net/publication/228253690_Reflections_on_Corporate_Governance_and_the_Role_of_the_Internal_Auditor

3) Certified Public Accountant -AICPA (2020).

On-Line Available:

▶ <https://www.aicpa.org/about/missionandhistory.html>

4) Certified Management Accountant- IMA (2020).

▶ <https://www.imanet.org/about-ima/our-history?ssopc=1>

5) Certified Internal Auditor – IIA (2020).

▶ <https://na.theiia.org/about-us/Pages/About-The-Institute-of-Internal-Auditors.aspx>

6) Chartered Financial Analyst -CFAI (2020).

▶ <https://www.cfainstitute.org/en/membership/volunteer>